وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

كفاءة النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد

دراسة حالة الجزائري خلال الفترة (2003-2016)

إعداد الطالبة:

- إيمان حناشي

إشراف الأستاذ:

د- منصف ميقاويب

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كمال شريط	أستاذ محاضر – أ-	رئيسا
منصف ميقاويب	أستاذ محاضر – أ-	مشرفا ومقررا
فضيل رايس	أستاذ محاضر – أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

كفاءة النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد

دراسة حالة الجزائري خلال الفترة (2003-2016)

إعداد الطالبة:

- إيمان حناشي

إشراف الأستاذ:

د- منصف ميقاويب

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
كمال شريط	أستاذ محاضر – أ–	رئيـســـــــــا
منصف ميقاويب	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقـــــررا
فضيل رايس	أستاذ محاضر – أ–	عضوا مناقشـــــــا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل، بعد باسم الله الرحمن الرحيم:

{ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل إلى الوالدية الكريمين حفظهم الله وأطال في عمرهما.

شكر وعرفان

{لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ و}

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل على عونه وتوفيقه للطالبة على اتمام هذا العمل، نسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا لما فيه الخير من علم و عمل.

تتوجه الطالبة بعظيم الشكر والتقدير إلى الأستاذ العظيم في تواضعه، العالم في فكره والكبير في ترفعه، الأستاذ الدكتور **منصف ميقاويب**، على قبوله الاشراف على هذا العمل وإثرائه بأفكاره وتوجيهاته القيمة، داعية الله عز وجل أن يجعله للعلم ذخرا وللباحثين سندا ويجزيه أحسن جزاء.

كما تتوجه الطالبة بكل الشكر والتقدير لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إيمان حناشي

الفهرس العام

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة

الاهداء.....
الشكر والعرفان.....
فهرس المحتويات.....II-IV
فهرس الجداول.....V
فهرس الأشكال.....VI
فهرس الاختصارات والرموز.....VII
مقدمة عامة.....**ب-هـ**

الفصل الأول: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها

تمهيد.....**02**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للكفاءة.....**03-08**
المطلب الأول: تعريف الكفاءة.....03
المطلب الثاني: الفرق بين الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية وثيقة الصلة.....04
أولا: الكفاءة والفعالية **efficience et efficacité** 04
ثانيا: الكفاءة والأداء **efficience et performance** 05
المطلب الثالث: قياس الكفاءة.....06
أولا: فكرة قياس الكفاءة.....07
ثانيا: معايير قياس الكفاءة.....07
ثالثا: أهمية قياس الكفاءة.....08
المبحث الثاني: الكفاءة في المؤسسة المصرفية.....**09-13**
المطلب الأول: تعريف الكفاءة المصرفية.....09
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة في المؤسسة المصرفية.....10
أولا: الكفاءة الإنتاجية.....10
ثانيا: كفاءة الحجم.....12
ثالثا: كفاءة النطاق.....12
المطلب الثالث: اختيار متغيرات الكفاءة المصرفية.....13

أولا: المقاربة بالإنتاج.....13
ثانيا: المقاربة بالوساطة..... 13
ثالثا: المقاربة التشغيلية.....13
المبحث الثالث: طرق قياس كفاءة النظام المصرفي.....14-19
المطلب الأول: قياس الكفاءة باستخدام النسب المالية.....14
أولا: معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.....14
ثانيا: معدل العائد على الأصول **(ROA)**.....15
ثالثا: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** ومعدل العائد على الأصول **(ROA)**.....15
رابعا: هامش الربح **(PM)**.....16
المطلب الثاني: قياس الكفاءة باستخدام الطرق الكمية.....16
أولا: الأساليب المعلمية.....16
1- طريق الحد العشوائي **(SFA)**.....17
2- طريقة الحد السميك **(TFA)**.....17
3- طريقة التوزيع الحر **(DFA)**.....17
ثانيا: الأساليب اللامعلمية.....18
المطلب الثالث: المنهجية العامة لقياس كفاءة النظام المصرفي.....19
أولا: تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها.....19
ثانيا: اختيار طريقة التقدير.....19
ثالثا: تحديد المدخلات والمخرجات.....19
رابعا: الوصول إلى نتائج الدراسة.....19
خلاصة.....20

الفصل الثاني: تقييم كفاءة البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني

تمهيد.....22
المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري عل ضوء الاصلاحات.....23-31
المطلب الأول: مرحلة تكوين نظام مصرفي جزائري.....23
أولا: مرحلة الانطلاق **(62-1966)**.....23
ثانيا: إصلاح **1971** وتأثيره على بنية النظام المصرفي الجزائري.....24
ثالثا: إعادة هيكلة القطاع المصرفي **(80-1984)**.....25
المطلب الثاني: مرحلة الاصلاحات الكبرى للنظام المصرفي الجزائري.....26

أولا: الإصلاحات المصرفية للفترة **(1988-86)**.....26
ثانيا: قانون النقد والقرض وتأثيره على بنية النظام المصرفي الجزائري.....28
ثالثا: النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض.....29
1- إصلاح **2001** (الأمر **01-01**).....29
2- إصلاح **2003** (الأمر **03-11**).....29
3- إصلاح **2010** (الأمر **10-04**).....29
المطلب الثالث: الواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية.....30
المبحث الثاني: دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني.....31-42
المطلب الأول: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية.....32
المطلب الثاني: هيكل القروض في البنوك الجزائرية.....36
المطلب الثالث: أهمية الودائع في تغطية القروض.....40
المبحث الثالث: قياس كفاءة النظام المصرفي باستخدام النسب المالية.....42-49
المطلب الأول: تقييم كفاءة الأرباح.....43
المطلب الثاني: تقييم كفاءة التكاليف.....45
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.....47
أولا: جانب الربحية.....48
ثانيا: جانب المخاطرة.....48
ثالثا: جانب التكاليف.....48
خلاصة.....50

الخاتمة العامة.....52-54
قائمة المراجع.....56-62

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الكفاءة والفعالية في المؤسسة الاقتصادية	04
02	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-2016)	32
03	توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة (2003-2016)	36
04	توزيع القروض حسب فترة النضج خلال الفترة (2003-2016)	38
05	نسبة تغطية القروض البنكية بالودائع المجمعة خلال الفترة (2003-2016)	40
06	مؤشرات صلابة البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003-2010)	43
07	مردودية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2016)	44
08	هامش الربح المحقق على مستوى البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة (2003-2010)	45
09	توزيع صافي الناتج البنكي في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003-2010)	45
10	هامش ربح المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2011-2016)	46

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	06
02	الكفاءة الانتاجية (التقنية والتخصيصية) في المؤسسة المصرفية	11
03	البنية الحالية للمنظومة المصرفية الجزائرية	30
04	تطور حجم الودائع خلال الفترة (2003-2016)	33
05	حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع خلال الفترة (2003-2016)	35
06	حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2003-2010)	37
07	أنواع القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2003-2016)	39
08	أهمية الودائع في تغطية القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2003-2016)	41
09	أثر انخفاض التكاليف في البنوك الجزائرية على هامش ربحها خلال الفترة (2011-2016)	47

فهرس الاختصارات والرموز

الرمز/الاختصار	الدلالة
ROE	RETURN ON EQUITY
ROA	RETURN ON ASSETS
EM	EQUITY MULTIPLIER
PM	PROFIT MARGIN
SFA	STACHASTIC COST FRONTIER ANALYSIS
TFA	THICK FRONTIER ANALYSIS
DFA	DISTRIBUTION FREE ANALUSIS
DEA	DATA ENVELOPMENT ANALYSIS
CAD	CAISSE ALGERIENNE DE DEVELOPPMENT
BAD	BANQUE ALGERIENNE DE DEVELOPPMENT
CNEP	CAISSE NATIONALE D'EPARGNE ET DE PREVOYANCE
BNA	BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
CPA	CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
BEA	BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
BADR	BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPMENT RURAL
BDL	BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
ق.ق.أ	قروض قصيرة الأجل
ق.م و ط.أ	قروض متوسطة وطويلة الأجل

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد النظام المصرفي من أبرز الدعامات المساهمة في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، فبواسطته تتمكن من تحقيق أهداف ومكونات سياستها النقدية، وخلق الأساس الملائم للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فمستوى أداء المنظومة المصرفية ينعكس مباشرة على قوة أو ضعف الاقتصاد لتلك الدولة، لذلك قامت العديد من الدول والمنظمات بالاهتمام بتقييم كفاءة أداء نظامها المصرفي، لما له من تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي.

ونظرا للتحولات التي أحدثتها العولمة المالية، والدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في الحياة الاقتصادية، قامت الجزائر من تسعينات القرن الماضي بتبني مجموعة من الإصلاحات المالية والنقدية من أجل إرساء معالم اقتصاد السوق، عبر تغيير بنية المنظومة المصرفية ورفع القيود عنها وتحسين أدائها وتشجيع الممارسات التنافسية.

I- إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق، أصبح من الضروري اليوم تقييم كفاءة النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني، لما يلعبه من دور رئيسي في الحياة الاقتصادية، وخاصة في ظل محدودية الدور التمويلي لبورصة الجزائر. من خلال ما سبق شرحه وتفصيله، تُطرح الإشكالية العامة على النحو التالي:

ما مدى كفاءة النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2003-2016)؟

وتندرج تحت الإشكالية العامة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بكفاءة المؤسسة المصرفية، وماهي المنهجية المتبعة لقياسها؟
- ما هو واقع سياسات الاصلاح المتبعة من قبل السلطات النقدية على حجم وساطة البنوك الجزائرية، وكذا على رفع كفاءتها في استغلال مواردها المتاحة؟

II-الفرضيات

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم وضع فرضيات عدّة، سيتم اختبارها من خلال البحث، وهي:

- تعتبر عملية قياس كفاءة المؤسسات المصرفية أكثر تعقيدا من عملية قياس كفاءة المؤسسات الاقتصادية الأخرى؛
- لم تستطع الاصلاحات المنتهجة من قبل السلطات النقدية رفع كفاءة النظام المصرفي الجزائري وتفعيل دوره في تمويل الاقتصاد الوطني.

III- أهمية البحث ومبرراته

أصبح من الضروري الاهتمام بكفاءة القطاع المصرفي، لتقييم قدرته على تمويل الاقتصاد، خاصة في الدول النامية التي لا تزال تعتمد على الجهاز المصرفي كآلية تمويلية أساسية.

لذا، تبرز جملة من المبررات الشخصية والموضوعية التي تدعوا إلى دراسته، لعل أهمها توافقه مع التخصص العلمي المدروس، وكذا قلة التطرق له في البحوث العلمية على مستوى الجامعات الجزائرية، على الرغم من حاجة اقتصادنا الوطني الماسة إلى مصادر تمويلية ذات كفاءة عالية لتغطية ندرة الموارد المالية بسبب تراجع العوائد النفطية.

IV- أهداف البحث

تم تناول موضوع كفاءة النظام المصرفي وربطه بتمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنتي **2003** و **2016**، سعيا إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

- تسليط الضوء على موضوع كفاءة النظام المصرفي والطرق المختلفة لقياسها؛
- التعرف على مختلف الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري وتأثيرها على بنيته الحالية؛
- الوقوف على مدى مساهمة الإصلاحات المذكورة في تطور حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد؛
- الوقوف على مدى كفاءة البنوك الجزائرية في تخصيص مواردها من أجل زيادة أرباحها.

V-منهجية الدراسة

للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لسرد أهم المراحل التي مر بها تطور النظام المصرفي الجزائري والوقوف على أهم الإصلاحات التي عرفها، كما سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والمجلات المتوفرة، وكذا الأعمال العلمية المنجزة من طرف باحثين متخصصين وتلك الصادرة عن مؤسسات متخصصة، إضافة إلى الاستعانة بالمواقع الرسمية على شبكة الانترنت.

VI- حدود البحث

لمعالجة موضوع البحث تم الاعتماد على واقع النظام المصرفي الجزائري المتكونة أساسا من **29** بنكا ومؤسسة مالية، وحددت فترة الدراسة **(2003-2016)** نظرا للتعديل الهام الذي طرأ على قانون النقد والقرض **90-10** من خلال الأمر **03-11**، هذا من جهة، وكذا توفر المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء الدراسة خلال هذه الفترة من جهة أخرى.

VII- الدراسات السابقة

على الرغم من الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الكفاءة المصرفية عالميا، إلا أن الدراسات التي تناولته ببلادنا لا تزال قليلة، ونذكر من بينها:

1. تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، من إعداد الطالبة **ساعد إبتسام (جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر:2009):** والتي خصصت الجانب النظري للحديث عن بداية لطبيعة النظام المالي ودوره في النظم الاقتصادية الحديثة، لتتطرق في الجانب التطبيقي إلى متطلبات كفاءة النظام المصرفي وأثرها على تمويل

الاقتصاد الجزائري، كما تناولت دور سوق رأس المال في تخصيص ونمو الاستثمارات في الجزائر. وقد توصلت إلى عدم الفعالية في تخصيص الموارد المالية في الاقتصاد الجزائري، حيث يقع ثقلها في النهاية على البنوك العمومية، الأمر الذي يطرح إشكالية إعادة توجيه دوائر التمويل وقياس فعاليتها في الحقل الاقتصادي الحالي.

2. قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016): أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الطالبة شريفة جعدي **(جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر:2014)**: والتي سعت إلى قياس الكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك العاملة في الاقتصاد الوطني (محلية وأجنبية) اعتمادا على جملة من المؤشرات المالية، مع دراسة قياسية بإتباع طريقة حد التكلفة العشوائية. وقد توصلت إلى أن البنوك المدروسة تتمتع بالكفاءة من حيث الإحلال بين مدخلاتها، إلا أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، لأنها لم تحقق مرونة طلب سعرية.

3. قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام الطرق اللامعلمية: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الطالب بن زايعي ياسين **(جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر:2016)**: والتي سعت إلى قياس الكفاءة التقنية والاقتصادية لعينة مكونة من **14** بنك تجاري جزائري خلال الفترة **(2003-2012)**، باستعمال طريقة حد التكلفة العشوائية **(SFA)** ونموذج البرمجة الخطية **(DEA)**. وقد توصل الباحث إلى تفوق البنوك العمومية على البنوك الخاصة من حيث مستويات الكفاءة التخصيصية.

VIII- هيكل الدراسة

لتجسيد موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اقتضت الدراسة تناول هذا الموضوع في فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، تسبقهما مقدمة عامة تتضمن مدخل عن الموضوع وكذا إشكالية وفرضيات الدراسة، بالإضافة إلى أهمية وأهداف البحث وكذا المنهج المتبع والدراسات السابقة وتقسيمات البحث، وتليهما خاتمة عامة تتضمن ملخص شامل عن البحث وأهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى توصيات الباحث.

– وقد تضمن **الفصل الأول** الكفاءة المصرفية وطرق قياسها في ثلاث مباحث، يعالج الأول منها الإطار المفاهيمي للكفاءة، بالتطرق إلى تعريفها والفرق بينها وبين المفاهيم الاقتصادية وثيقة الصلة، بالإضافة إلى فكرة قياسها، أما المبحث الثاني فيتخصص في معالجة كفاءة المؤسسات المصرفية، من خلال تعريفها، أنواعها وكيفية اختيار متغيراتها، في حين يتناول المبحث الثالث طرق قياس كفاءة القطاع المصرفي، وذلك من خلال التعرف على أهم أساليب القياس المعتمدة، إما من خلال النسب المالية أو عن طريق الأساليب الكمية، ليختتم هذا الفصل بالمنهجية العامة المتبعة لتقييم كفاءة النظام المصرفي؛

– أما **الفصل الثاني** فقد خصص لتقييم كفاءة البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة **(2003-2016)**، وذلك في ثلاث مباحث، تناول أولها مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري، انطلاقا من مرحلة تكوين نظام مصرفي، مرورا بالإصلاحات الكبرى التي عرفها هذا النظام، وصولا للواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية، في حين تناول المبحث الثاني دراسة تحليلية لدور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحليل لهيكل الودائع وهيكل القروض للمنظومة المصرفية، وبيان مدى أهمية الودائع في تغطية القروض، أما المبحث الثالث فقد عالج قياس كفاءة النظام المصرفي باستخدام النسب المالية، وذلك من خلال تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف للمنظومة المصرفية، ليختتم هذا البحث بتحليل نتائج الدراسة.

IX- صعوبات الدراسة

لا يخلوا إنجاز أي بحث علمي من مواجهة الصعوبات، إن كان ذلك على المستوى النظري أو التطبيقي، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، فعلى المستوى النظري واجه الباحث صعوبات كبيرة في الحصول على المادة العلمية الخام، نظرا لقلة المراجع التي تناولت موضوع كفاءة المؤسسات المصرفية خاصة الكتب، أما على المستوى التطبيقي فقد واجه الباحث مشكلة عدم تناسق أساليب عرض البيانات في تقارير البنك المركزي خلال الفترة المدروسة.

الفصل الأول:

الكفاءة المصرفية

وطرق قياسها

تمهـيد

تسعى جل المؤسسات الاقتصادية اليوم إلى تخصيص مواردها بما يحقق لها أعلى عائد بأقل تكلفة ممكنة، خاصة في ظل انفتاح الأسواق العالمية وتدويل المعاملات المالية والتجارية، حيث وجدت هذه المؤسسات نفسها تزاول نشاطها في جو يتسم بالمنافسة سوآءا على مستوى السوق المحلي أو على مستوى السوق العالمي، ذلك ما دعى إلى ضرورة الاهتمام بتقييم كفاءة أدائها للوقوف على مدى قدرتها في استغلال مواردها المتاحة بما يسمح لها تحقيق الربحية من جهة وتحقيق الاستمرارية من جهة أخرى.

ويعتبر مفهوم الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية المتداولة في مختلف القطاعات لاسيما في القطاع المصرفي، الذي تحتل فيه أهمية بالغة نابعة من ارتباط كفاءة هذا القطاع بإنتاجية الاقتصاد بصفة مباشرة، هذا ما يجعل من تحري مستواها لدى البنوك أمر في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه، حيث يسمح قياسها للإدارة العليا للبنك في تحديد الأداء الأمثل ومستويات التحسين المطلوبة في استغلال الموارد المتاحة، كما يسمح للمستثمرين توجيه استثماراتهم للبنك الذي يحقق أعلى مستوى من الكفاءة، أيضا تفيد عملية قياس الكفاءة السلطات النقدية في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي ككل.

ونظرا لتعدد أنشطة وأعمال المؤسسات المصرفية وتعدد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي، فقد اهتم الباحثون كثيرا بتطوير معايير قياس الكفاءة المصرفية، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التحليلية والمؤشرات الكمية التي من شأنها أن تساهم في تقييم كفاءة أداء البنوك بصفة خاصة وأداء القطاع المصرفي بصفة عامة.

يعالج هذا الفصل الكفاءة المصرفية وطرق قياسها من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كما يلي:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للكفاءة.
- **المبحث الثاني:** الكفاءة في المؤسسة المصرفية.
- **المبحث الثالث:** طرق قياس كفاءة النظام المصرفي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للكفاءة

في ظل الندرة النسبية للموارد من جهة، وارتفاع الاحتياجات والرغبات من جهة أخرى، أصبحت كل المجتمعات البشرية اليوم تبحث عن كيفية تخصيص مواردها المحدودة والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات ورغبات أفراده المتجددة، وهذا ما يطلق عليه بالكفاءة الاقتصادية.

إنطلاقا مما سبق، يعالج هذا المبحث الإطار المفاهيمي للكفاءة من خلال النقاط التالية:

- **المطلب الأول:** تعريف الكفاءة.
- **المطلب الثاني:** الفرق بين الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية وثيقة الصلة.
- **المطلب الثالث:** قياس الكفاءة.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة

تعود أولى الدراسات التي اهتمت بمفهوم الكفاءة على المستوى الجزئي إلى عام **1957**، والتي ميزت بين الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، فتتحقق الأولى عندما يتم إنتاج كمية معينة من المخرجات بأدنى مستوى ممكن من المدخلات،[1] أما الثانية فهي الحالة التي تعكس قدرة المؤسسة الإنتاجية على تحقيق أفضل استخدام للمدخلات بالنظر إلى أسعارها.[2] وبالتالي فإن الكفاءة الاقتصادية هي نتاج بين الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية.

وتعرف الكفاءة بصفة عامة بأنها: " كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون كفؤا من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط، ولكن يكون كفؤا من يساهم في تحقيق الهدفين معا".[3] كما تعرف بأنها: " الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها **(المدخلات)** لإنتاج السلع والخدمات **(المخرجات)**".[4] فهي عبارة أسلوب من أساليب الانتاجية التي يتم فيها خلط عوامل الانتاج بنسب صحيحة تؤدي إلى تحقيق أقصى انتاج ممكن مع تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى، بشرط تنظيم الانتاج وفقا لحاجات المجتمع.[5]

---

[1] Brack, Estelle. Jimborean, Ramona. **The Cost- Efficiency Of French Banks**, Working Paper On The Efficiency Of French Banks (April 2009), pp : 5-10.

[2] Harada, Kimi. **Measuring The Efficiency Of Banks : Successful Mergers In The Korean Banking Sector,** CNAEC Research Series 05-03, Korea Institute For International Economic Policy (Korea, 10 Juin 2005), p : 24.

[3] بورقبة، شوقي. **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة-** (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص: 72.

[4] منصوري، عبد الكريم. عكاشة، رزين. **قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد للمعايير (التحليل التطويقي للبيانات DEA)** ، مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية -دراسة نظرية وتطبيقية- (تلمسان، الجزائر: 8،9 ديسمبر 2010)، ص: 03.

[5] السعيد، صالح. "الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانات المتاحة للمؤسسة الانتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة (القطن المعقم)". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** (العدد 12، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر: 2012)، ص: 123.

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن جميعها عرف الكفاءة من خلال ربطها بقدرة المؤسسة الإنتاجية على تحقيق هدفين هما: تقليل التكاليف ورفع قيمة الإنتاج، وبالتالي وصول المؤسسة إلى الاستخدام العقلاني والرشيد لمواردها، ومن هنا نقول أنها تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة.

المطلب الثاني: الفرق بين الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية وثيقة الصلة

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول تعريفه، فنجده كثيرا ما يتداخل مع بعض المفاهيم وثيقة الصلة على غرار الفعالية والأداء، وبالتالي يحاول هذا المطلب التمييز بين الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة.

أولا: الكفاءة والفعالية efficience et efficacité

حسب التعاريف المقدمة سابقا للكفاءة والتي اتفقت في مجملها على أنها تعني تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة، بينما تعرف الفعالية بأنها " قياس مستوى إنجاز الأهداف، وكيف يمكن للمدراء بلوغ أهدافهم"،[1] أي أن الفعالية هي النتيجة المراد تحقيقها من قبل المؤسسة في نهاية النشاط الذي تقوم به. وبالتالي فيمكن النظر إلى الفعالية على أنها متغير تابع يتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى على غرار الكفاءة، التي تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.[2] والجدول الموالي يوضح الفرق بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفعالية في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (01): الفرق بين الكفاءة والفعالية في المؤسسة الاقتصادية.

		الكفـــــــــاءة	
		منخفضـــــة	عاليـــــة
الفعاليـــــة	عاليـــــة	**كفاءة منخفضة/ فعالية عالية** يختار المديرين الأهداف المناسبة لتحقيقها، ولكن يقومون بوظائفهم بدرجة ضعيفة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، والنتيجة هي تقديم منتجات أو خدمات يرغب فيها العملاء ولكن مرتفعة الثمن.	**كفاءة عالية/ فعالية عالية** يختار المديرون الأهداف المناسبة لتحقيقها ويستخدمون بشكل جيد الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، والنتيجة منتجات ذات جودة عالية وسعر مناسب وتتفق ورغبات العملاء.
	منخفضـــــة	**كفاءة منخفضة/ فعالية منخفضة** يختار المديرون الأهداف غير المناسبة لتحقيقها، ويستخدمون بشكل سيئ الموارد المتاحة، والنتيجة هي منتجات أو خدمات منخفضة الجودة ولا تتفق مع رغبات العملاء.	**كفاءة عالية/ فعالية منخفضة** يختار المديرون الأهداف غير المناسبة لتحقيقها ويستخدمون بشكل جيد الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، والنتيجة هي منتجات ذات سعر مناسب ولا تتفق ورغبات العملاء.

المصدر: ساعد، إبتسام. **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير (جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: 2009)، ص: 63.

[1] تاوريريت، نور الدين بشير. **الفعالية التنظيمية بين النظرية والتطبيق** (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2009)، ص: 195.
[2] دادي عدون، ناصر. **الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية -دراسة نظرية وتطبيقية -** (الجزائر: 2004)، ص: 95.

يوضح الجدول الفرق بين مفهوم الكفاءة والفعالية، والملاحظ أن هاذين المفهومين مترابطين فيما بينهما، حيث أن الفعالية يقصد بها النتيجة المراد تحقيقها في النهاية، أما الكفاءة فالمقصود بها كيفية الوصول إلى هذه النتيجة، إذن الفعالية ليست سوى تحقيق هدف مخطط له، في حين أن الكفاءة هي نتيجة تحقيقها بحد أدنى من الجهد والتكلفة.[1]

فيمكن لمسؤولي المؤسسة الوصول إلى الهدف الأسمى الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه دون الأخذ بعين الاعتبار طريقة الوصول إليه وبالتالي نقول أن هذا العمل فعال، أما إذا استطاع تحقيق هدف المؤسسة والأخذ بعين الاعتبار الأسلوب الأمثل لتحقيقه فنقول أن هذا العمل كفء.

ثانيا: الكفاءة والأداء efficience et performance

يعرف الأداء على أنه: " سلسلة النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين"،[2] كما يعرف أداء المشروع في لحظة معينة بأنه جزء من العمل الذي تم القيام به فعلا وهو الإجابة عن سؤال " ماذا أنتجنا حتى الآن؟".[3]

أما تقييم الأداء فهو عبارة عن وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس كفاءة الإدارة في تسيير الموارد المتاحة لها.[4]

وبالتالي فالأداء هو النتائج التي حققتها المؤسسة والطريقة المتبعة لتحقيق هذه النتائج، ثم مقارنتها بالنتائج الماضية من أجل تقييم أدائها، كما يمكنها أن تستعين بهذه النتائج في وضع خطتها المستقبلية. ضمن هذا السياق يمكن القول بأن كفاءة الأداء هو مفهوم يربط بين الأداء ومستواه المحقق، ويطلق على ذلك تقييم الأداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها إنجاز الأعمال والمهام المحددة.[5]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم الأداء متداخل مع مفهوم الكفاءة والفعالية، حيث أنه للوصول إلى أداء جيد يجب تحقيق الأهداف المسطرة (الفعالية) بأقل موارد ممكنة (الكفاءة)، من أجل تحقيق الاستمرارية والنمو، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] Benzai, Yassine. **Mesure De L'efficience Des Banques Commerciales Algériennes Par Les Méthodes Paramétriques Et Non Paramétriques**, Thèse Pour L'obtention Du Grade De Docteur En Science Economiques, Faculté Des Sciences Economiques De Gestion et Sciences Commerciales (Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen: 2016), p: 25.

[2] الزبيدي، حمزة محمود. **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2011)، ص:89

[3] Tabak, Jean. **Gestion De Projet Vers Les Méthodes Agiles** (Paris : édition EYROLLES, 2008), p: 144.

[4] بولحية، الطيب. بوجمعة، عمر. **"تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد 14، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: السداسي الأول 2016)، ص: 03.

[5] خالص، صالح. **"تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي"**، مداخلة مقدمة بأعمال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات- (المعهد الوطني للتجارة، جامعة حسيبة بن بوعلين الشلف، الجزائر: ديسمبر 2004)، ص: 388.

الشكل رقم (01): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.

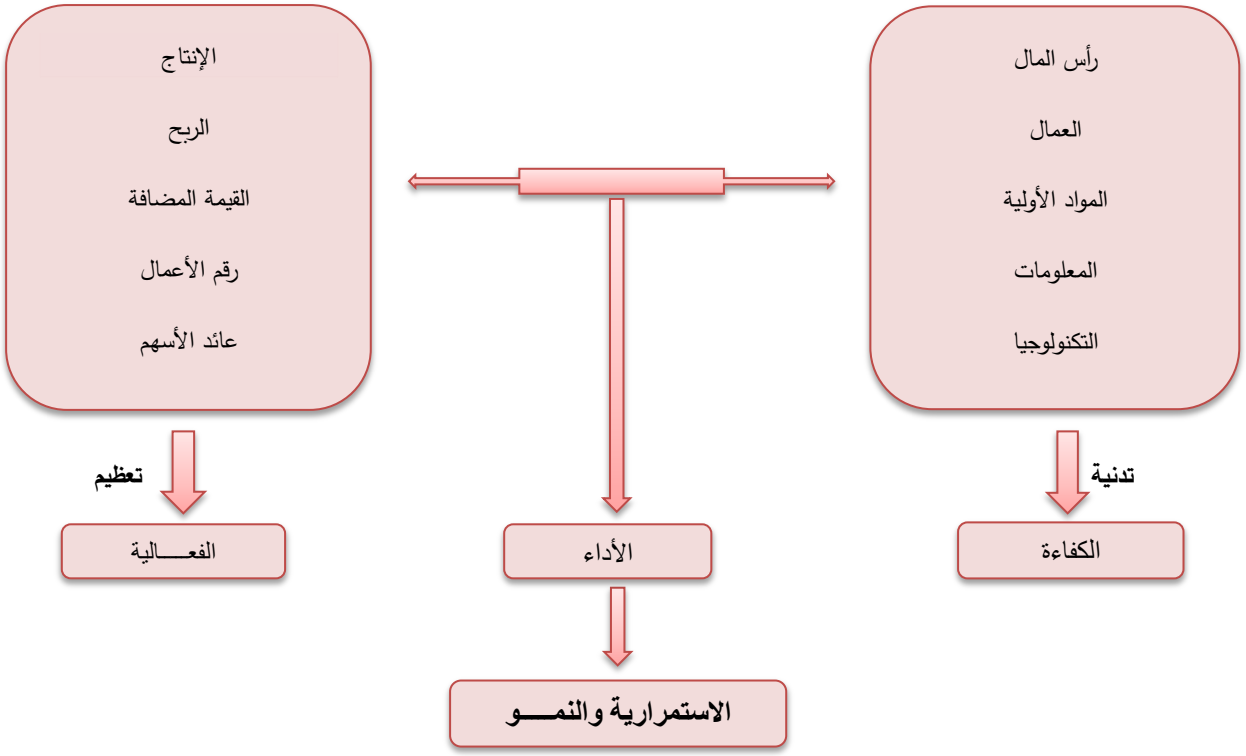

المصدر: مزهود، عبد المليك. "الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)"، **مجلة العلوم الانسانية** (العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: 2001)، ص: 88.

من هذا يتضح أن المفاهيم الوارد ذكرها (الأداء، الفعالية، الكفاءة)، هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعملية إنجاز المهام الوظيفية، فإذا نظرنا لها من زاوية العمل وتأديته على الوجه المطلوب، فإن ذلك يشير إلى الأداء، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقيق الأهداف المحددة فإن ذلك ينسحب على الفعالية، أما إذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه الأهداف فإن الأمر في هذه الحالة يتعلق بالكفاءة.[1]

المطلب الثالث: قياس الكفاءة

تعد عملية قياس الكفاءة داخل المؤسسة الاقتصادية أمر في غاية الأهمية، لما تمكنه من الوقوف على كيفية استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة في زيادة الطاقة الانتاجية وبالتالي زيادة ربحيتها، وتستعين في ذلك بمجموعة من المعايير التي من شأنها أن تساعدها في تقييم كفاءة أداءها ومقارنته بالمؤسسات التي تمارس نفس النشاط، وذلك لما يسمح به قياس الكفاءة من اتخاذ القرار للمتعاملين داخل النشاط أو خارجه.

[1] خالص، صالح. المرجع السابق، ص: 389.

أولا: فكرة قياس الكفاءة

تعود فكرة قياس الكفاءة إلى عام **1957**، حيث تم تحديد مقياسا بسيطا للكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، ثم تطورت مقاييس قياس وتقيم الكفاءة وظهور العديد من المؤشرات الحديثة لقياسها تقوم على أسس علمية سليمة، لا مجال لوضع أحكام تقريبية أو تقديرية غير مرتبطة بالواقع أو الحقائق العلمية، لأن الاعتماد على مثل هذه المفاهيم لن يحقق لنا تقييما دقيقا للكفاءة.[1]

ومن أبسط مقاييس قياس الكفاءة ما يلي:[2]

الكفاءة = المخرجات / المدخلات

إلا أن هذا المؤشر يعتبر من أبسط مؤشرات تقييم الكفاءة، حيث أنه يستعمل في حالة مؤسسة تنتج منتج واحد باستعمال مدخل واحد. أما في حال إنتاج العديد من المخرجات باستعمال مدخلات متعددة فيتم قياس الكفاءة النسبية كما يلي: [3]

الكفاءة النسبية = أوزان المخرجات / أوزان المدخلات

الهدف من هذه التقنية هو إيجاد نقاط التجزئة لأكثر وحدات اتخاذ القرار كفاءة، بالإضافة إلى قياس كم تبعد الوحدة الأقل كفاءة عن نقاط التجزئة الحدودية. أما فيما يخص المقاييس الحديثة لقياس و تقييم الكفاءة، فسيتم التطرق لها لاحقا بالتفصيل.

ثانيا: معايير قياس الكفاءة

يتطلب قياس الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية توفر مجموعة من المعايير التي تساعدها في تقييم كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة بأقل تكلفة ممكنة، وتأخذ هذه المعايير العديد من الأشكال، نذكر منها:[4]

1- البيانات التاريخية: تستند على البيانات والمعلومات والاحصاءات عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة، حيث تشكل معدلات الانتاجية بيانات جيدة لما كان عليه الأداء في الفترات السابقة، و يمكن اعتبارها كمرجع لتقييم المستوى الحالي للكفاءة؛

2- الطاقة الانتاجية: تستند هذه المعايير من تكنولوجيا الآلات والمعدات، كأن يقال عن الطاقة التصميمية للمعمل كذا طن من الانتاج ويستخدم مواد أولية محددة بالأوزان والأحجام، ويعمل

[1] منصوري، عبد الكريم. **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجيستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: 2010)، ص: 101.

[2] هواري، معراج. شياد، فيصل. **"قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات** (العدد 12، غرداية، الجزائر: 2011)، ص: 203.

[3] هواري، معراج. شياد، فيصل. المرجع السابق، ص: 203.

[4] منصوري، عبد الكريم. المرجع السابق، ص: 76.

في تشغيله عدد معين من العمال والمشرفين والإداريين... إلخ، وتأخذ من معلومات ذات صلة بتصميم الآلات وقدراتها الانتاجية؛

3- المعايير المالية والمحاسبية: تعتمد المعايير المالية والمحاسبية على المؤشرات المأخوذة من سجلات الشركة، كالأرباح والإيرادات والنفقات والأصول...إلخ، بهدف الوقوف على كفاءة الإدارة في حسن تدبير الأموال وتوظيفها في تحقيق أهداف المنشأة؛

4- المعايير الاقتصادية: تأخذ هذه المعايير بالعمل المتجسد في المواد الأولية ورأس المال وغيرها من عناصر الانتاج عن مساهمة هذه الأخيرة في العملية الانتاجية؛

5- المقارنة المرجعية: يمكن تقييم كفاءة المنشأة بمقارنتها بمعايير تم أخذها من المنشآت الرائدة في نفس النشاط أو القطاع.

ثالثا: أهمية قياس الكفاءة

أولى الباحثون أهمية بالغة لفكرة قياس الكفاءة، حيث أن قياسها في المؤسسات الاقتصادية يكشف مدى الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة، كذلك فإن قياسها يسمح للمسيرين والمسؤولين في الحصول على معلومات من شأنها أن تساهم في اختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام للمؤسسة، حيث أنها تسمح بتقليص التعارض بين الأهداف المسطرة والأهداف المحققة، وبالتالي تمكن من تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[1]

كما أولت المصارف شأنها شأن المؤسسات الاقتصادية أهمية بالغة لفكرة قياس الكفاءة خاصة في ظل التحرر والعولمة المالية، أين أصبحت تمارس نشاطها في جو يتسم بالمنافسة سواء من طرف مؤسسات مالية أو غير مالية، وفي ظل التطورات الدولية على صعيد العمليات والتقنيات والأدوات، وجدت هذه المصارف نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءة أدائها في مختلف المستويات، كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها والقدرة على المنافسة.[2]

وبالتالي احتل موضوع الكفاءة وأهمية قياسها حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي، وأصبحت جل المؤسسات تسعى إلى قياس كفاءتها للوقوف على مدى قدرتها في إنجاز أهدافها بأقل قدر ممكن من التكلفة. كما أن المؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية اهتمت برفع كفاءة أدائها للقدرة على البقاء والمنافسة، وهذا ما يعالجه المبحث الموالي.

[1] بورقبة، شوقي. **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر: 2011)، ص: 51.

[2] ساعد، إبتسام. المرجع السابق، ص: 59.

المبحث الثاني: الكفاءة في المؤسسة المصرفية

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وإنجاز الصفقات والمبادلات التجارية والمالية من خلال توفيره لمختلف المصادر التمويلية، وكذا تطور حجم المعاملات البنكية نتيجة تطور الصناعة المصرفية من جهة واشتداد المنافسة البنكية من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاهتمام بكفاءة أداء النظام المصرفي لما له من انعكاس مباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة.

وبالتالي يخص هذا المبحث دراسة الكفاءة على مستوى المؤسسات المصرفية، وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

- **المطلب الأول:** تعريف الكفاءة المصرفية.
- **المطلب الثاني:** أنواع الكفاءة في المؤسسة المصرفية.
- **المطلب الثالث:** اختيار متغيرات الكفاءة المصرفية.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، حيث دائما ما تهتم الكفاءة بحجم المخرجات المحققة من خلال المدخلات المتاحة للمؤسسة، ولكن قد يبرز الاختلاف عند تحديد مدخلات ومخرجات البنك مقارن بتحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية التي تتسم عملياتها الإنتاجية بالوضوح والسهولة، في حين يعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات وذلك لتعدد وتنوع وتداخل أنشطتها، وعليه تبدو العملية الإنتاجية في البنك أكثر تعقيدا أو تداخلا مما هي عليه في المؤسسة الاقتصادية.[1]

وبالتالي تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة " إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى".[2]

أي أن الكفاءة المصرفية تقاس بحجم المنتجات المالية التي يقدمها البنك لعملائه باستغلال أقل قدر ممكن من الموارد المتاحة له.

---

[1] قريشي، محمد الجموعي. بن ختو، فريد. "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA"، **مجلة الباحث** (العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر: 2013)، ص: 140.

[2] ناهض فؤاد الهبيل، نهاد. **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين)**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة (الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين: 2013)، ص: 27.

على ضوء التعاريف السابقة نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف وهو ما يسمى **بكفاءة التكاليف؛**
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل ويطلق عليها **كفاءة الحجم؛**
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف هذا النوع من الكفاءة **بكفاءة النطاق.**

من خلال ما سبق يتضح أن كفاءة البنك تشمل الكفاءة التقنية من خلال تقديم أقصى قدر ممكن من المنتجات المالية باستخدام مستوى معين من الموارد، كما تشمل الكفاءة التخصيصية من خلال اختيار الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية، كما تشمل أنواع أخرى من الكفاءة سيتم التطرق لها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة في المؤسسة المصرفية

إضافة إلى الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، فقد اهتم الاقتصاديون كثيرا في دراسة الكفاءة المصرفية بالكفاءة الانتاجية وكفاءة الحجم وكفاءة النطاق.

أولا: الكفاءة الإنتاجية

يتم تحديد الكفاءة الانتاجية عن طريق مدى قرب تكاليف البنك على الحدود الفعالة للتكلفة بالنسبة إلى تقنية معينة، وتتحدد الحدود الفعالة بتوفر شرطين هما: الكفاءة التقنية عند الحصول على قدر معين من الإنتاج باستخدام أقل قدر ممكن من عناصر الإنتاج،[2] إذا فهي تقيس حجم المخرجات مقارنة بكمية المدخلات، ويكون البنك ذو كفاءة تقنية عالية كلما كان حجم الخدمات المالية المقدمة كبير مقارنة بالوسائل المستخدمة لإنتاج هذه الخدمات.

أما الكفاءة التخصيصية فهي تعني مدى تخصيص البنك لموارده المتاحة (العمل، رأس المال، تكاليف التشغيل الأخرى) لاستخدامها في إنتاج منتجات مالية (قروض وخدمات مالية مختلفة) بأعلى قدر ممكن،[3] وبالتالي فهي تقيس مدى قدرة البنك على توليد خدمات مالية من خلال استخدامه لتوليفة من

[1] الرايس، حدة. نوي، فاطمة الزهراء. "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008)"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** (العدد26، كانون الثاني، 2012)، ص: 61.

[2] الأمين، عبد الوهاب. بشير، فريد. **الاقتصاد الجزئي** (البحرين: مركز المصرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية، دون ذكر سنة النشر)، ص: 160.

[3] Ncube, Mthuli. **Efficiency Of The Banking Sector In South Africa**, Working Paper, University Of The Wit Watersrand, (Johannesburg, South Africa : Septembre 2009), p : 04.

عناصر الإنتاج بالنسبة لأسعارها، وغياب أي من الكفاءة التقنية أو الكفاءة التخصيصية يؤدي بالضرورة إلى الخروج من تقليل التكاليف وبالتالي يؤدي إلى عدم الكفاءة.[1]

ويمكن شرح الكفاءة الانتاجية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الكفاءة الإنتاجية (التقنية، التخصيصية) في المؤسسة المصرفية.

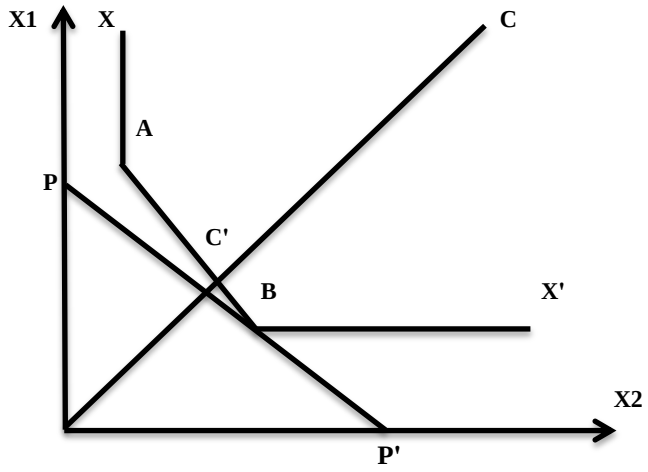

La Source : C.Wheelock, David. W.Wilson, Paul. **Evaluating The Efficiency Of Commercial Banks** (USA : Federal Reserve Bank Of St-Louis, Vol77, July/August 1995), p : 45.

من الشكل السابق:[2]

- **A, B ,C** ثلاثة بنوك تنتج منتج واحد باستعمال مدخلين **X1** و**X2**؛
- **X,X'** يمثل الحد الأقصى للإنتاج، وهو مجموع التوليفات من المدخلات التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج؛
- **P ,P'** يمثل خط الميزانية أو خط التكلفة والذي يعبر عن تكلفة عناصر الإنتاج.

وبالتالي نقول أن:

- ✓ **البنك A:** كفء من الناحية التقنية، وذلك لأنه يقع على خط الإنتاج **X, X'**، غير أنه لا يتمتع بالكفاءة التخصيصية لأنه يقع فوق خط الميزانية؛
- ✓ **البنك B:** كفء من الناحية التقنية ومن الناحية التخصيصية، حيث يقع على خط الإنتاج وخط التكلفة في نفس الوقت؛
- ✓ **البنك C:** فهو لا يتمتع بأي كفاءة، ويعبر عنه باللاكفاءة لأنه لا يقع في خط الإنتاج **X, X'** كما أنه لا يقع في خط الميزانية.

[1] Fries, Steven. Taci, Anita. **Cost Efficiency Of Banks In Transition : Evidence From 289 Banks In 15 Post-Communist Countries**, Working Paper No : 86 (European bank, London: April 2004), p : 09.

[2] ساعد، إبتسام. المرجع السابق، ص ص: 70-71.

من خلال ما سبق يتبين أن الكفاءة الإنتاجية للبنوك تتحقق بتحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، أي عند تحقيق مستوى معين من الإنتاج بأقل حجم ممكن من المدخلات وبأقل تكلفة.

ثانيا: كفاءة الحجم

تتيح لنا كفاءة الحجم معرفة ما إذا كانت الزيادة في كمية الإنتاج التي ينتجها أحد البنوك يمكن أن تسمح بتخفيض تكلفة الوحدة الإنتاجية أم لا.[1] فهي تبين العلاقة القائمة بين التوسع في حجم المؤسسة وانعكاسها على تخفيض تكاليف الإنتاج في المدى الطويل.[2]

ويمكن التعبير عن وفرات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها زيادة حجم الطاقة الانتاجية انخفاض في تكلفة الوحدة،[3] فإذا استطاع البنك تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من منتجاته من خلال الزيادة في كمية الإنتاج فنقول أن هذا البنك كفء، أما اذا لم يستطع تحقيق ذلك فنقول أن هذا البنك يتمتع باللاكفاءة في تسيير موارده.

ثالثا: كفاءة النطاق

تعرف وفرات النطاق بأنها: " الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات".[4] أي الحد الأقصى الذي يمكن إنتاجه باستعمال نفس المدخلات، وبذلك تشير اقتصاديات النطاق إلى زيادة الكفاءة وانخفاضها بناءا على التنويع في المنتجات.

ونظرا لاندماج الأسواق المالية واشتداد المنافسة بين البنوك لجأت هذه الأخيرة إلى الابتكار والتنويع في تقديم خدماتها المالية مما تمكنها من مواكبة المستجدات ومواجهة التحديات من أجل القدرة على البقاء والنمو.[5]

فنقول عن بنك أنه كفء من ناحية تنويع منتجاته إذا استطاع أن ينتج مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى،[6] وتتحقق كفاءة النطاق إذا كانت تكلفة إنتاج المنتجين معا أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى.

---

[1] Benzai, Yassine. Op.cit., p : 09.

[2] Brodeur, Catherine. Martine Lobonté, Martine. **Economies D'échelle et économies De Taille Agriculture : Explication Des Concepts et Revue De La littérature**, Rapport Final (Group Agéco La Coop Fédérée, Québac: Mars 2013) p : 03.

[3] عبد القادر عطية، عبد القادر محمود. **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** (السعودية: الدار الجامعية، 2004)، ص: 280.

[4] ناهض فؤاد الهبيل، نهاد. المرجع السابق، ص: 34.

[5] العمراوي، حنان. "الكفاءة الاقتصادية كأساس لتطوير المنتجات المالية الاسلامية"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** (العدد 06، جامعة أم البواقي ، الجزائر: ديسمبر 2016)، ص: 247.

[6] عمراوي، زينب. **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة الجزائر 3، الجزائر: 2013)، ص: 124.

المطلب الثالث: اختيار متغيرات الكفاءة المصرفية

يعد قياس الكفاءة المصرفية أمر صعب للغاية، وذلك نظرا لتعدد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي، وهذا ما يطرح العديد من الطرق لقياس هذه الكفاءة، إلا أن المشكل يكمن في طبيعة المتغيرات التي ننصح البنك بتخفيضها والمتغيرات التي يجب تعظيمها، ونظرا لكل هذا التعقيد تم الاعتماد على ثلاث مقاربات أساسية من شأنها وصف مسار الإنتاج البنكي، وتتمثل فيما يلي:

أولا: المقاربة بالإنتاج

من خلال وجهة النظر هذه، فإن مدخلات البنك تتمثل أساسا في رأس المال والعمالة، من أجل إنتاج خدمات لأصحاب الحسابات، وقد فشلت هذه المقاربة في استيعاب الدور الرئيسي للبنك باعتباره وسيطا ماليا، حيث استثنت نفقات الفائدة على حسابات الإيداع من جانب المدخلات على الرغم من أنها تمثل الجزء الأكبر من تكاليف البنك.[1]

ثانيا: المقاربة بالوساطة

ترى وجهة النظر هذه الجانب المالي لعمليات البنوك، حيث أن البنك هو وسيط بين المودعين والمستثمرين، وتمثل الودائع جانب المدخلات بالإضافة إلى رأس المال والعمل والمواد الخام، وذلك لإنتاج خدمات مالية أو توفير أموال قابلة للإقراض.[2] وبالتالي فقد أضافت هذه المقاربة الودائع البنكية كأحد المدخلات الرئيسية للنشاط البنكي.

ثالثا: المقاربة التشغيلية

تفرض وجهة النظر هذه أن الهدف الرئيسي للبنك هو إما تحقيق الربح أو الزيادة في ربحيته، وبالتالي فمدخلات البنك تتمثل في مصروفات الفوائد وغير الفوائد، في حين أن المخرجات هي صافي إيرادات الفوائد وغير الفوائد.[3]

تعبر كفاءة البنوك عن مدى قدرة هذه الأخيرة في توليد خدمات مالية جديدة لزبائنها من خلال استغلالها للمدخلات المتاحة لها، وتعتبر عملية تحديد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي المشكل الرئيسي في تحديد كفاءة البنك بدقة، لذلك لجئ الباحثون إلى خلق عدة مقاربات من شأنها أن تبين

[1] Hauner, David. J.Peiris, Shanaka. **Bank Efficiency And Competition In Low-Income Countries : The Case Of Uganda**, IMF Working Paper, (African Department, International Monetary Fund, WP/05/240, Décembre 2005), p : 19.

[2] الأنصاري، أسامة عبد الخالق. **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية** (مصر: كلية التجارة، 1994)، ص: 17.

[3] Ayranci, Evren. "The Efficiency of The Private Commercial Banking Sector In Turkey : A Menagerial Approach ", **Journal Of International Business And Cultural Studies**, (Istambul Aydin University), p :05.

عناصر مدخلات النشاط البنكي وعناصر مخرجاته، كما اهتم الباحثون بتطوير العديد من الطرق التي تتناسب مع تقييم كفاءة النظام المصرفي وهذا ما يتناوله المبحث الموالي.

المبحث الثالث: طرق قياس كفاءة النظام المصرفي

أصبحت عملية قياس كفاءة النظام المصرفي أمر في غاية الأهمية، لما يلعبه هذا الأخير من دور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي من جهة والمستثمرين الباحثين عن مصادر لتمويل استثماراتهم من جهة أخرى، لذلك تسعى كل الأطراف إلى قياس كفاءة هذه البنوك لما لها من تأثير مباشر على حجم الاستثمارات بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وقد استخدم لهذا الغرض العديد من المؤشرات التي تتماشى مع طبيعة مدخلات ومخرجات النشاط البنكي.

لذلك يوضح هذا المبحث طرق قياس كفاءة النظام المصرفي من خلال العناصر التالية:

- **المطلب الأول:** قياس الكفاءة باستخدام النسب المالية.
- **المطلب الثاني:** قياس الكفاءة باستخدام الطرق الكمية.
- **المطلب الثالث:** المنهجية العامة لقياس كفاءة النظام المصرفي.

المطلب الأول: قياس الكفاءة باستخدام النسب المالية

نظرا للتطور الكبير الذي عرفته الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة، فلم تعد القوائم المالية قادرة على إعطاء صورة كافية لأداء النشاط البنكي، لذلك تم الاعتماد على أدوات التحليل المالي، لقدرتها على إعطاء تصور دقيق وشامل على كفاءة أداء البنوك والنشاط المصرفي ككل، حيث تهدف هذه المؤشرات إلى بيان مدى كفاءة البنوك في تحقيق أفضل مخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات، وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** من أهم المؤشرات التحليلية في تقييم الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، حيث يقيس مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة،[1] أي أنه يقيس ربحية الوحدة الواحدة من أموال المساهمين، ويستخدم هذا المؤشر خاصة لمقارنة أداء الشركات في نفس الصناعة ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة الآتية:[2]

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية

[1] محمد، منير شاكر وآخرون. **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** (الأردن: ط3، 2008)، ص: 62.
[2] حنفي، علي. **المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل** (دون ذكر بلد النشر: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص: 161.

ويعبر على هذا المؤشر بنسبة مئوية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان أفضل بالنسبة للملاك، ذلك لأنه يدل على ارتفاع في قيمة الأرباح، وبالتالي زيادة في حصص توزيع الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد من الأرباح المحتجزة.

ثانيا: معدل العائد على الأصول (ROA)

يعبر هذا المؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح،[1] فهي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح الشامل وليس صافي ربح العمليات، كما أنه مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح.[2] وتحسب بالعلاقة التالية:[3]

العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

وتكون هذه النسبة جيدة كلما ارتفعت لأنها توضح قيمة الأموال المستثمرة في الأصول في توليد أرباح للشركة، وطبعا مع مراعات أن هذه النسبة تختلف باختلاف مجال عمل الشركات.

ثالثا: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA)

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بمعدل العائد على الأصول من خلال ما يسمى بالرافعة المالية **(EM)** والتي تعني " مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها".[4] ويحسب هذا الأخير بالعلاقة التالية:[5]

الرافعة المالية = إجمالي الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول

أما معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** فيحسب بالعلاقة التالية بالاعتماد على **(ROA)** و**(EM)**:[6]

ROE = ROA * EM

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض، فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو لكليهما.

---

[1] مصطفى الشيخ، فهمي. **التحليل المالي** (فلسطين: ط1، 2008)، ص: 44.
[2] الشنطي، أيمن. شقر، عامر. **الإدارة والتحليل المالي** (الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2005)، ص: 226.
[3] أحمد توفيق، جميل، **أساسيات الإدارة المالية** (لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة النشر)، ص: 127.
[4] النعيمي، تايه. وآخرون. **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة** (الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص: 86.
[5] محمد، منير شاكر وآخرون. **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** (الأردن: دار وائل للنشر، ط2، 2005)، ص: 226.
[6] قريشي، محمد الجموعي. **"تقييم اداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"، مجلة الباحث** (عدد 3، الجزء الأول، 2004)، ص:91.

رابعا: هامش الربح (PM)

يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الايرادات، فهو يبين كفاءة المؤسسة في تسيير ومراقبة تكاليفها، ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

هامش الربح= الدخل الصافي / إجمالي الايرادات

وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على كفاءة المؤسسة في التحكم الجيد في تكاليفها من أجل زيادة أرباحها.

على الرغم من اعتبار النسب المالية من الأساليب التقليدية لتقييم الأداء بصفة عامة والكفاءة المصرفية بصفة خاصة، إلا أنها تبقى فعالة في إعطاء نظرة شاملة وتحليل دقيق حول كفاءة المنظومة المصرفية، ولإعطاء صورة أكثر دقة ووضوح عن الكفاءة، تم خلق طرق كمية من شأنها تغطية العجز الذي يمكن أن تواجهه النسب المالية أثناء تقييمها للكفاءة المصرفية، لذلك يتناول المطلب الموالي أهم الطرق الكمية المستخدمة لقياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية.

المطلب الثاني: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

إضافة إلى النسب المالية في قياس الكفاءة المصرفية، توجد طرق كمية تعتمد على أسلوبين لتقدير الكفاءة، أسلوب غير معلمي يعتمد البرمجة الخطية من أهم طرقه طريقة تحليل البيانات المغلفة، وأسلوب معلمي يعتمد على التقدير الاحصائي، من أهم طرقه طريقة حد التكلفة العشوائية، طريقة الحد السميك، طريقة التوزيع الحر، وفيما يلي سنتناول هذه الطرق بشيء من التفصيل.

أولا: الأساليب المعلمية

تستند الأساليب المعلمية إلى تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي لتقدير حدود الكفاءة،[2] حيث يتم تقييم الكفاءة على أساس الفروق بين وحدة الإنتاج والدالة المقدرة لعينة الوحدات الإنتاجية،[3] ومن أهم الأساليب المعلمية نجد:

[1] جعدي، شريفة. **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2012)**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر: 2014)، ص: 97.

[2] Babatoundé, Charlemagne**. "Efficacité et Progrés Tecgnologique Dans La Productivité Des Banques De** L'UEMOA", **Revue D'economie Théorique et Appliquée** (Volum1, Numéro 1-Juin 2011), p :24.

[3] عمراوي، زينب. المرجع السابق، ص: 139.

1- طريقة الحد العشوائي **(SFA)**

تم عرض طريقة **(SFA)** سنة **1977**،[1] حيث تعتمد على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات،[2] وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة.[3]

أي أن تحليل كفاءة البنوك حسب هذه الطريقة يعتمد على مدى تقليص الفارق بين التكلفة الحالية والتكلفة المتوقعة، فكلما اقتربت التكلفتين من بعضهما كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المتاحة للبنك.

2- طريقة الحد السميك **(TFA)**

تتبنى هذه الطريقة فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن التكلفة الكلية المتوقعة تعود لأخطاء عشوائية مرتبطة بكفاءة تسيير الموارد، فهذه الطريقة تميل إلى تقييم درجة كفاءة البنوك حسب درجة انخفاض متوسط التكلفة، أي إجمالي التكاليف إلى إجمالي الأصول.[4]

وبالتالي فلا تختلف طريقة الحد السميك عن طريقة الحد العشوائي في تقييم كفاءة البنوك، فيقال عن البنك أنه كفء في تسيير موارده كلما انخفض متوسط التكلفة العشوائية.

3- طريقة التوزيع الحر **(DFA)**

تم استخدام هذه الطريقة عام **1993**، حيث تفرض أن الكفاءة مستقرة عبر الزمن، وأن الخطأ العشوائي يقترب من الصفر مع مرور الوقت، وتسعى هذه الطريقة لوصف متوسط الانحرافات من حيث عدم كفاءة كل وحدة بالنسبة للمقياس المعياري للاكفاءة في أي لحظة من الزمن.[5]

---

[1] Ichun, Ana Maria. **Assessing Cost Efficency and Economies Of Scale In The European Banking System**, a Bayesian Stochastic Frontier Approach, Doctorate Of Philosophy, (Louisian a State Universiti, USA: December 2012), p : 29.

[2] بن ساحة، علي. **"**قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي**"**، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** (العدد18، الجزائر: 2013)، ص: 99.

[3] ناهض فؤاد الهبيل، نهاد. المرجع السابق، ص: 49.

[4] بوعبدلي، أحلام. عثمان، أحمد. **"**قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA (دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015)**"**، **مجلة رؤى اقتصادية** (العدد 11، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر: ديسمبر 2016)، ص: 317.

[5] Jreisat, Ammar Barham. **Efficiency And Productivity Growth Of The Banking Sector In Jordan**, Athesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, School Of Economics And Finance (University Of Western Sydney, Australia: August 2011), p : 90.

على الرغم من أن الأساليب المعلمية من أحد الأساليب الجيد في قياس الكفاءة النسبية للمؤسسات، إلا أنه يصعب تطبيقها على المؤسسات البنكية نظرا لتعقد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي، هذا ما يعطي للأساليب اللامعلمية أهمية أكبر لتطبيقها في المجال البنكي.

ثانيا: الأساليب اللامعلمية

تقوم الأساليب اللامعلمية على أساس البرمجة الخطية، وهي إحدى أساليب بحوث العمليات، وتعرف على أنها: " تعابير رياضية خطية (من الدرجة الأولى) تمثل بخط مستقيم، يتم استخدامها لحل نموذج رياضي تشير إلى دالة الهدف بمتغيرات أساسية، بقيود ومحددات معينة، وبشرط عدم سلبية المتغيرات".[1] كما تعرف بأنها: " مجموعة أساليب فنية يمكن بواسطتها الحصول على المقدار الجبري الأمثل (أقصى أو أدنى) ويدعى ذلك بالهدف، وتتحكم فيه مجموعة قيود خطية".[2]

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن البرمجة الخطية تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالتوزيع الأمثل للموارد المتاحة وذلك بهدف زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف، ويعتبر نموذج البرمجة الخطية **(DEA)** من أهم الأساليب اللامعلمية، حيث يسمح بتقييم الكفاءة النسبية لوحدات صنع القرار دون فرض أوزان أولية على المدخلات والمخرجات،[3] فيقدم هذا النموذج تصنيفا دقيقا للوحدات الاقتصادية، بتصنيفها إلى وحدات تتمتع بكفاءة وأخرى غير كفـءة أي اللاكفاءة، وينطوي هذا الأسلوب على وضع نموذج لتحديد أهم المدخلات والمخرجات لبنك تجاري، ثم يتم جمع بيانات هذه المدخلات والمخرجات، ومن خلال البرمجة الخطية يتم تقدير حدود الكفاءة.[4]

فالشركات التي تقع على السطح (فوق الحدود) تعتبر كفـءة، وبالتالي فإن جميع الانحرافات عن الحدود المقدرة تمثل عدم الكفاءة.[5]

[1] عمران مصطفى الأسطل، رندة. **بحوث العمليات والأساليب الكمية في صنع القرارات الإدارية** (جامعة فلسطين: كلية إدارة المال والأعمال، ط6، 2016)، ص: 37.

[2] الربرواري، أنمار أمين. عبد الرحمن داؤد، عربية. **الرياضيات والبرمجة الخطية وتطبيقاتها الإدارية والاقتصادية** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص: 214.

[3] Thu Phan, Hien. And others, **Cost Efficiency Of The Hong Kong Banking Sector : Atwo-Stage DEA Wimdow Analysis**, Working Paper, (Universiti Of The Sunshine Coast, Queensland, Australia, 2016), p : 05.

[4] Nitol, Mihai. **Efficiency In The Romanian Banking System : An Application Of Data Envelopment Analysis**, Paper Work, Increase (The Attractiveness, Quality And Efficiency Of University Doctoral Studies By Doctoral Scholarship, Universiti Of Craiora, 5/9/2014) , p :03 .

[5] Akhtar, Mohammad Hanif. **X-Efficiency Analysis Of Commercial Banks In Pakistan : Apreliminary Investigation**, Working Paper, (University Multan, Pakistan, Wednesday 30 October 2002), p : 06.

المطلب الثالث: المنهجية العامة لقياس كفاءة النظام المصرفي

بعد التطرق لتعريف الكفاءة المصرفية، وأنواعها، وطرق قياسها، يمكن تحديد منهجية عامة لقياس كفاءة النظام المصرفي، وهي تتلخص بذلك في أربع خطوات أساسية:[1]

أولا: تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها

يتم في هذه الخطوة تحديد أي نوع من أنواع الكفاءة المستهدف قياسها في البنك، وتختلف أنواع الكفاءة إلى كفاءة انتاجية، كفاءة الأرباح، كفاءة التكاليف، كفاءة الحجم وكفاءة النطاق...إلخ.

ثانيا: اختيار طريقة التقدير

بعد تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها يتم تحديد الأسلوب و الطريقة المعتمد عليها في قياس الكفاءة، وذلك إما من خلال أدوات التحليل المالي أو من خلال الطرق الكمية.

ثالثا: تحديد المدخلات والمخرجات

حيث يجب تحديد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي بدقة وذلك باتباع أحد المناهج المذكورة سابقا، إما منهج الوساطة أو الإنتاج أو المنهج التشغيلي.

رابعا: الوصول إلى نتائج الدراسة

وهي تعتبر آخر خطوة في قياس كفاءة النظام المصرفي، حيث يتم من خلالها بلورة أهم النتائج والقرارات المتوصل إليها من عملية قياس الكفاءة المصرفية.

تعددت أساليب قياس الكفاءة في القطاع المصرفي، وذلك راجع إلى الاهتمام الكبير من طرف الباحثين في تطوير معايير قياس كفاءة البنوك، لما تلعبه هذه الأخيرة من دور أساسي في تمويل الاقتصاد.

وتمر عملية قياس كفاءة النظام المصرفي بالعديد من المراحل إبتداءا من تحديد نوع الكفاءة المراد قياسها مرورا بتحديد الطريقة المتبعة في القياس وكذا تحديد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي، لتختتم عملية التقييم في إعطاء درجة الكفاءة التي يتمتع بها كل بنك من البنوك محل الدراسة، أو إعطاء صورة كاملة عن كفاءة النظام المصرفي ككل.

[1] عمراوي، زينب. المرجع السابق، ص: 149.

خـــلاصة

يتمحور مفهوم الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية في مدى قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، فهي تهتم بالدرجة الأولى بجانب تدنية التكاليف على خلاف الفعالية التي تهتم بتحقيق أهداف المنظمة دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر التكلفة، ولوصول المؤسسة إلى أداء جيد وجب عليها الجمع بين مفهوم الفعالية والكفاءة أثناء القيام بأنشطتها لتحقيق أهدافها المنشودة بتكاليف أقل.

وقد اهتمت الدراسات والأبحاث في الفترة الأخير بتقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية لما لها من دور أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال حجم التمويل الضخم الذي تضخه هذه البنوك لتمويل استثمارات القطاعين العام والخاص.

وباعتبار المؤسسات المصرفية هي مؤسسات اقتصادية فإن مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية لا يختلف عنه في المؤسسة الاقتصادية، غير أن عملية قياس الكفاءة في البنوك أكثر تعقيدا من قياس كفاءة المنشآت، ذلك أن عملية تحديد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي ليس بالأمر السهل، هذا ما دعى لوجود عدة مقاربات لخلق حلول لكل ما يمكن اعتباره مدخلة وكل ما يمكن اعتباره مخرجة بالنسبة للبنك.

كما أن تعقيد عمليات النشاط البنكي ألزم الباحثين إلى تطوير العديد من المؤشرات لقياس الكفاءة في البنوك، على غرار أساليب التحليل المالي ومن أبرزها مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر العائد على الأصول وهامش الربح، باعتبارهم مؤشرات تسمح بتقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف معا. بالإضافة إلى الأساليب الاحصائية التي تنقسم إلى أساليب معلمية تقوم على أساس دالة الانحدار، أساليب غير معلمية تقوم على أساس البرمجة الخطية.

الفصل الثاني:

تقييم كفاءة البنوك الجزائرية

في تمويل الاقتصاد الوطني

تمهـــيد

يحتل موضوع تمويل الاقتصاد الجزائري حيزا واسعا من اهتمام الباحثين والمحللين الاقتصاديين، وذلك راجع إلى زيادة الميولات الاستثمارية من خلال سياسات التشجيع التي تتبعها الدولة لحث الشباب المقاول على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة، وانخفاض العوائد النفطية التي كانت توجه لتسديد النفقات الاستثمارية من جهة أخرى، وبالتالي وجب الأمر الاعتماد على الجهاز البنكي لتمويل النشاط الاقتصادي باعتباره المصر الرئيسي للتمويل في ظل غياب الدور التمويلي لبورصة الجزائر.

هذا ما جعل من قياس كفاءة النظام المصرفي أمر في غاية الأهمية، للوقوف على مدى نجاعة الإدارات العليا للبنوك في تسيير مواردها المالية بما يحقق قيمة مضافة للبنك بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتعتبر كفاءة النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني مرهونة بمدى نجاعة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، خاصة الإصلاحات التي انتهجتها في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، وتقييم أثر هذه الإصلاحات على كفاءة ومردودية البنوك النشطة على مستوى السوق المصرفي الجزائري.

ولتقييم كفاءة البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني بعد إصلاح المنظومة المصرفية لسنة **2003**، تم الاعتماد على تحليل هيكل الودائع وهيكل القروض للمنظومة المصرفية للفترة **(2003-2016)**، للوقوف على حجم التمويل الذي تضخه البنوك خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف باستخدام مؤشرات التحليل المالي، وذلك لما تمكنه هذه المؤشرات من إعطاء صورة دقيقة وواضحة على كفاءة النظام المصرفي ككل خلال فترة الدراسة.

يعالج هذا الفصل تقييم كفاءة النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني خلال للفترة **(2003-2016)**، وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** تطور النظام المصرفي الجزائري على ضوء الاصلاحات.
- **المبحث الثاني:** دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- **المبحث الثالث:** تقييم كفاءة النظام المصرفي باستخدام النسب المالية.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري على ضوء الاصلاحات

شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورات هامة نتيجة التحول من الاقتصاد المخطط إلى تبني آليات اقتصاد السوق، والذي تجلت معالمه بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض **90-10**، حيث سمح بإنشاء بنوك خاصة وطنية ومنح للبنك المركزي جميع صلاحياته كسلطة نقدية وحيدة ومستقلة، كما عرف بعد ذلك جملة من الاصلاحات تمثلت في مجموعة من القوانين والتشريعات التي تصب في نفس الاتجاه، وذلك بغية تعميق مسار التحول.

وبالتالي يحاول هذا المبحث الوقف على أهم الاصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، والتي كان لها الدور الكبير في تغير بنيته وتوجهه، وذلك بتقسيمه إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** مرحلة تكوين نظام مصرفي جزائري.
- **المطلب الثاني:** مرحلة الإصلاحات الكبرى للنظام المصرفي الجزائري.
- **المطلب الثالث:** الواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية.

المطلب الأول: مرحلة تكوين نظام مصرفي جزائري

نشأ النظام المصرفي الجزائري كامتداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، لكن بعد الاستقلال مباشرة عمدت الجزائر إلى إنشاء منظومة مصرفية مستقلة قادرة على تمويل النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه المرحلة في المحطات التالية:

أولا: مرحلة الانطلاق (62-1966)

بعد الاستقلال مباشرة عمدت الجزائر إلى تبني سياسات من شأنها أن تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، فكانت أولى خطواتها تبني النظام الاشتراكي بدل النظام الليبرالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي، مما جعل الاقتصاد الوطني بحاجة إلى دفعة تمويلية ضخمة لتمويل المخططات التنموية، خاصة بعد رفض البنوك الأجنبية تمويل استثمارات القطاع العام، هذا ما أدى إلى ضرورة وجود نظام مصرفي جزائري مستقل تماما على النظام المصرفي الفرنسي، وبالتالي شهدت هذه المرحلة العديد من التطورات نوجزها فيما يلي:

- ✓ إنشاء خزينة عمومية في **29** أوت **1962**، أوكلت لها المهام التقليدية للخزينة بالإضافة إلى تمويل استثمارات القطاع الاقتصادي ومنح قروض تجهيز للقطاع الفلاحي؛[1]

[1]Henniche, Faiza. **Le Management Dans Les Banques Publiques Algériennes**, Mémoire De Magister En Sciences Commerciales, Option Management Des Entreprises, Sciences De Gestion et Sciences Commerciales (Université D'Oran ES-Senia, Oran : 2007), p: 15.

- ✓ إضفاء السيادة على القطاع المصرفي بإنشاء بنك مركزي جزائري في **13** ديسمبر **1962** بموجب القانون رقم **62-144** والذي خولت له وظيفة إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية،[1] كما تم إنشاء عملة وطنية سميت "الدينار الجزائري" في **10** أفريل **1964**، وكانت قيمتها مساوية لقيمة الفرنك الفرنسي آنذاك؛
- ✓ احتكار الدولة للقطاع المالي وتأميمها للمؤسسات الخاصة، وذلك بإنشاء مؤسسات عامة مثل الصندوق الجزائري للتنمية **(CAD)** سنة **1963** والذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية **(BAD)**، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **(CNEP)** في **10** أوت 1964،[2] وذلك من أجل المساهمة في تمويل المخططات التنموية.

أو من خلال تأميم البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، حيث نتج عن عملية التأميم هذه ثلاث بنوك عمومية[3] هي: البنك الوطني الجزائري **(BNA)** في **13** جوان **1966**، القرض الشعبي الجزائري **(CPA)** في **11** ماي **1967**، البنك الخارجي الجزائري **(BEA)** في **01** أكتوبر **1967**، تخصص كل بنك في تمويل نشاط معين.

تميزت هذه الفترة ببداية ظهور معالم لنظام مصرفي جزائري مستقل عن النظام المصرفي الفرنسي، وإعادة السيادة والهيمنة الوطنية للقطاع المالي، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية إلا أن المنظومة المصرفية بقيت هشة غير قادرة على أداء المهام التمويلية المفوضة لها، لهذا لجأت الجزائر إلى تبني العديد من الإصلاحات من شأنها النهوض بهذا القطاع.

ثانيا: إصلاح 1971 وتأثيره على بنية النظام المصرفي الجزائري

نظرا للعجز الذي شهدته المؤسسات العمومية في الفترة السابقة، وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، قررت السلطات العمومية إجراء عدة إصلاحات من شأنها النهوض بالقطاع المالي من أجل مسايرة ودعم النمو الاقتصادي للجزائر، وكان أول إصلاح سنة **1971**، فقد عمدت السلطات العمومية من خلاله إلى:

- ✓ تدعيم الرقابة: وذلك عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين هما: حساب الاستثمار لتسجيل جميع العمليات المتعلقة بالمشاريع المصادق عليها من وزارة التخطيط، وحساب الاستغلال لتسجيل حركة تدفق رؤوس الأموال قصيرة ومتوسطة الأجل للمؤسسات العمومية؛[4]

---

[1] القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

[2] Benzai, Yassine. Op.cit., p: 102.

[3] بن علي، بلعزو. كتوش، عاشور. **"واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح"**، مداخلة مقدمة بأعمال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات (المعهد الوطني للتجارة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر: ديسمبر 2004)، ص: 492.

[4] بن عبد الرحمن، أيمن. **تطور النظام المصرفي الجزائري** (الجزائر: دار بلقيس للنشر، دون ذكر سنة النشر)، ص: 46.

- ✓ مركزية الموارد المالية: حيث فرضت السلطات العمومية على المؤسسات التي تحقق نتائج إيجابية خلال السنة المالية تحويل هذه الفوائض إلى الخزينة العمومية مساهمة منها في تحريك الادخار الوطني؛[1]
- ✓ تغلب دور الخزينة: أصبحت الخزينة بموجب هذا الإصلاح وسيطا ماليا أساسيا،[2] حيث احتكرت إلى حد ما عملية تمويل الاقتصاد، وهمشت بذلك دور البنك المركزي والبنوك التجارية كموزع رئيسي للقرض؛
- ✓ إجبارية التوطين المصرفي: حيث أجبرت السلطات المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي على تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد؛[3]
- ✓ إلغاء تخصص البنوك: حيث أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تقوم بتمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي دون التركيز على قطاع أو نشاط معين؛
- ✓ ظهور هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك هما: مجلس القرض الذي أوكلت له مهمة مراقبة النقود والقروض، واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية أوكلت لها مهمة دراسة ميزانيات المؤسسات، وكلاهما وضعا تحت وصاية وزارة المالية.[4]

يتضح أن إصلاح **1971** أعطى للخزينة دورا تمويليا هاما، حيث أدى إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، مما أدى إلى انكماش دور البنك المركزي وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها "عمليات السوق المفتوحة".[5]

وبالتالي لم تستطع هذه الإصلاحات الوصول إلى الأهداف التي وضعت من أجلها، حيث أن تداخل الصلاحيات بين البنك المركزي والخزينة العمومية وتفاقم دور الخزينة في تمويل الاقتصاد أدى إلى عجز هذه الأخيرة على تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة، مما دعى إلى ضرورة الإسراع بوضع إصلاحات جديدة من شأنها إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي الجزائري.

ثالثا: إعادة هيكلة القطاع المصرفي (80-1984)

مع بداية المخطط الخماسي الأول **(80-84)** تأسست لجنة لإعادة هيكلة المصارف والتي كان لها مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

---

[1] جموعي، نوال. **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة الجزائر، الجزائر: 2005)، ص: 79.

[2] حميدات، محمود. **مدخل للتحليل النقدي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص: 133.

[3] بقبق، ليلى إسمهان. **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، على الموقع: http://manifest-univ-ouargla.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 23/01/2018، على الساعة: 20:06.

[4] قادة، عبد القادر. **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: 2009)، ص ص: 71-72.

[5] عبد اللاوي، مفيد. **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** (الجزائر: مطبعة مزوار، مارس 2007)، ص: 122.

- ✓ تخفيف الضغط على البنوك على غرار البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، مما انبثق عن إعادة هيكلتهما بنكين جديدين هما:
  - بنك الفلاحة والتنمية الريفية **(BADR)** في **13** مارس **1982** كنتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، مهمته الأولى والأساسية التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي؛[1]
  - بنك التنمية المحلية **(BDL)** في **30** أفريل **1985** نظير إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري يقوم بجمع الودائع ومنح قروض للجماعات المحلية.[2]
- ✓ إسناد مهمة تمويل الاستثمارات المخططة والاستراتيجية للخزينة العمومية؛[3]
- ✓ إحياء دور البنوك في الوساطة المالية وتعبئة الادخار لدى المواطنين.[4]

تعتبر هذه الفترة النواة الأولى لولادة منظومة مصرفية جزائرية، تتكون من بنك مركزي جزائري وبنوك تجارية عمومية، لكن نظرا لحداثة هذه البنوك فقد عجزت على أداء المهام التمويلية التي أنشأت من أجلها، مما ألزم الأمر إدخال إصلاحات جديدة سمحت للخزينة بالتدخل في تمويل الاقتصاد الوطني وأصبحت بذلك الممول الرئيسي للاقتصاد، هذا ما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين البنك المركزي والخزينة العمومية، فلم يعد البنك المركزي يمارس نشاطه كسلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

وبالتالي يلاحظ أن هذه الفترة على الرغم من أنها استطاعت الخروج من الهيمنة المالية الفرنسية للقطاع المالي والمصرفي، إلا أنها لم تستطع تكوين نظام مصرفي مستقر قادر على أداء مهامه التمويلية، مما استلزم وجود إصلاحات جذرية في بنية المنظومة المصرفية وهذا ما يعالجه المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الكبرى للنظام المصرفي الجزائري

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ سنة **1986** تحول تدريجي من حيث هيكله التمويلي والقوانين والتشريعات المنظمة لعمله، وذلك راجع لفشل السياسات السابقة في تطوير الجهاز المصرفي من جهة وانخفاض أسعار البترول سنة **1986** من جهة أخرى، حيث أصبحت الجزائر تبادر بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات اقتصاد السوق، وبالتالي إدخال المنظومة المصرفية في دائرة إصلاحات جديدة، ويمكن إيجاز أهم ما جاءت به هذه الإصلاحات فيما يلي:

أولا: الإصلاحات المصرفية للفترة (86-1988)

تمثلت أهم الإصلاحات التي جاء بها القانون **86-12** المؤرخ في **14** أوت **1986** المتعلق بنظام البنوك والقروض فيما يلي:

[1] الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري، www.bna.dz، أطلع عليه بتاريخ: 2018/01/25 ، على الساعة: 18:43.
[2] عبد اللاوي، مفيد. المرجع السابق، ص: 122.
[3] بن عبد الرحمن، أيمن. المرجع السابق، ص: 58.
[4] نفس المرجع، ص: 58.

- ✓ استعادة البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية؛[1]
- ✓ إعادة النظر في العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية، إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض؛[2]
- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لدورها في تعبئة الادخار ومنح الائتمان، وحق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها.[3]

ونظرا للاستعداد بالتحول إلى اقتصاد السوق، قامت السلطات بتطبيق برنامج إصلاحي مس العديد من القطاعات الاقتصادية على غرار القطاع المصرفي، فلم يستطع قانون **86-12** التكيف مع هذه الإصلاحات، مما دعى إلى صدور قانون **88-06** المؤرخ في **12** جانفي **1988** المعدل والمتمم لقانون **86-12**، ومن أبرز الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون ما يلي:[4]

- ✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية من أجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- ✓ السماح لمؤسسات القرض باللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكن أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛
- ✓ عدم إلزامية المؤسسات بمبدأ التوطين البنكي؛
- ✓ إعطاء الاستقلالية للبنوك ومؤسسات القرض في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية.[5]

جل هذه الإصلاحات كانت قائمة في ظل نمط تسيير مخطط مركزيا، أين تم تمويل الاستثمارات عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما أدى إلى رفع معدلات التضخم، وإحداث اختلال في الحساب الجاري، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وحجم الإنتاج الضعيف،[6] كل هذه الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمنظومة المصرفية بصفة خاصة أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في إطار الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، فصدر بذلك قانون النقد والقرض **90-10**.

---

[1] عبد اللاوي، مفيد. المرجع السابق، ص ص: 122-123.

[2] حميدات، محمود. المرجع السابق، ص: 138.

[3] حسيني، جازية. **خوصصة البنوك في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: 2008)، ص: 103.

[4] العيد، صفوان. **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة " دراسة التجربة الجزائرية"**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة قسنطينة، الجزائر: 2011)، ص: 09.

[5] بن عبد الرحمن، أيمن. المرجع السابق، ص: 77.

[6] ملياني، فتيحة. "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، **مجلة الاقتصاد الجديد** (المجلد 1، العدد 14، ، 2016)، 2016)، ص: 158.

ثانيا: قانون النقد والقرض وتأثيره على بنية النظام المصرفي الجزائري

في **14** أفريل **1990** تم إصدار قانون إصلاح جديد **90-10** الذي يتعلق بالنقد والقرض، حيث يعتبر نقطة التحول في المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك لانتهاج الجزائر لمنهج اقتصاد السوق، وتمثلت أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:[1]

- ✓ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقة، فلم تعد القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط كما كانت في ظل الاقتصاد الموجه، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية؛
- ✓ وضع نظام بنكي على مستويين، حيث ميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض؛
- ✓ إبعاد الخزينة عن منح قروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة؛
- ✓ وضع مجلس النقد والقرض في قمة السلطة النقدية حيث يتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي؛[2]
- ✓ إرساء مبدأ توحيد المعاملات بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي؛[3]
- ✓ الترخيص بفتح فروع لمؤسسات مالية أجنبية، حيث نتج عنها بنك البركة **6** ديسمبر **1990**، بنك الاتحاد **7** ماي **1995**، منى بنك **8** أوت **1998**.[4]

كما سمح بإنشاء مؤسسات مالية برأس مال خاص،[5] على غرار بنك الخليفة في **25** مارس **1998**، والبنك التجاري والصناعي الجزائري **24** سبتمبر **1998**.

إن الإصلاحات التي جاء بها قانون **90-10** أثرت على هيكل وبنية النظام المصرفي، حيث أدى إلى تكوين منظومة مصرفية قادرة على أداء مهامها الرئيسية بكل حرية ودون أي ضغوطات وتدخلات خارجية، ونظرا للأحداث التي طرأت في هذه الفترة، أدى إلى ضرورة تعديل بعض المواد في قانون **90-10** وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المعدلة والمتممة له.

---

[1] لطرش، الطاهر. **تقنيات البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2005)، ص ص: 196-199.

[2] مفتاح، صالح. **"أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات"**، مداخلة مقدمة بأعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر: 9 مارس 2005)، ص: 114.

[3] عايشي، كمال. "أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية"، **مجلة العلوم الإنسانية** (العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: نوفمبر 2006)، ص: 11.

[4] ساعد، إبتسام. المرجع السابق، ص: 80.

[5] Rekiba, Salima. " Le Système Bancaire Algérien", **Communication Science & Technology (** vol 16, January 2016), p : 126.

ثالثا: النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض

عرف النظام المصرفي الجزائري نقلة نوعية بصدور قانون **90-10** المتعلق بالنقد والقرض، إلا أنه نظرا للأزمة التي عرفها بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، فقد صدرت مجموعة من القوانين تحد من حرية البنوك وتضع قيود وضوابط للعمل المصرفي، من أجل تفادي وجود مشاكل أخرى تهدد بهذه المنظومة، وتتمثل أبرز هذه القوانين في الأمر **01-01**، الأمر **03-11**، الأمر **10-04**.

1- إصلاح 2001 (الأمر 01-01)

أول تعديل لقانون النقد والقرض **90-10** كان الأمر **01-01** الصادر في **27** فيفري **2001**، حيث يخص الجوانب التنظيمية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون وذلك من خلال:[1]

- ✓ خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر؛
- ✓ الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية.

وبالتالي جاء هذا الأمر من أجل تعديل الهيكل التنظيمي للبنك المركزي قصد إرساء الاستقلالية النقدية.

2- إصلاح 2003 (الأمر 03-11)

جاء الأمر **03-11** المؤرخ في **26** أوت **2003**، مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون **90-10** مع إضافة بعض التعديلات، وذلك عقب إفلاس المصارف الصغير والضعيفة التي أدت إلى سحب اعتماداتها، حيث عزز هذا الأمر الإطار القانوني للنشاط المصرفي لاسيما من حيث شروط الدخول في المهنة المصرفية،[2] كما جاء مدعما لمبدأ الفصل بين البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، حيث أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض يعينان بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية من أجل تدعيم الرقابة على البنوك.[3]

3- إصلاح 2010 (الأمر 10-04)

إن الأمر **10-04** الصادر في **26** أوت **2010** والمتعلق بالنقد والقرض، جاء ليعدل ويتمم الأمر **03-11**، وتتمثل أهم الأحكام الأساسية لهذا الأمر فيما يلي:[4]

- ✓ منح مهام إضافية للبنك المركزي تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار، والسهر على مراقبة توزيع القرض والسيولة وإعداد وضبط ميزان المدفوعات؛

[1] ناصر، سليمان. حديدي، آدم. "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية، أي دور لبنك الجزائر؟"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** (الجزائر: عدد2، جوان 2015)، ص: 15.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 99.

[3] المادة 59 من الأمر رقم 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية 2003/08/26.

[4] المادة 2 والمادة 3 والمادة 6 من الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية 2010/08/26.

- ✓ لا يمكن الترخيص بالمساهمة الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة **51%** على الأقل من رأس مالها؛
- ✓ يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية، لا يمس غرض المؤسسة أو رأسمالها أو المساهمين فيها.

أثرت كل هذه الإصلاحات على الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي الجزائري، حيث أعادت للبنك المركزي مكانته في قمة النظام المصرفي وعزل الخزينة عن تمويل الاقتصاد الوطني، وترك المجال للبنوك والمؤسسات المالية القيام بمهامها التمويلية، كما تخلت الدولة عن احتكارها للمؤسسات المصرفية وترك المجال أمام الخواص والأجانب للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري.

المطلب الثالث: الواقع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية

يتميز النظام المصرفي الجزائري الحالي بالازدواجية بين البنوك المملوكة للأجانب والبنوك العمومية المهيمنة على حوالي **85%** من الحصة السوقية.[1] وحسب قائمة البنوك النشطة على مستوى السوق المصرفي الجزائري التي أقرها البنك المركزي في تقريره السنوي لسنة **2016** ، بقي النظام المصرفي نهاية هذه السنة يتكون من **29** بنكا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها بالجزائر العاصمة منها:

- **06** بنوك عمومية تعود ملكيتها بالكامل للدولة؛
- **14** بنك خاص برأس مال أجنبي، من بينهم بنك واحد برأس مال مختلط (بنك البركة)؛
- **09** مؤسسات مالية.

الشكل رقم (03): البنية الحالية للمنظومة المصرفية الجزائرية.

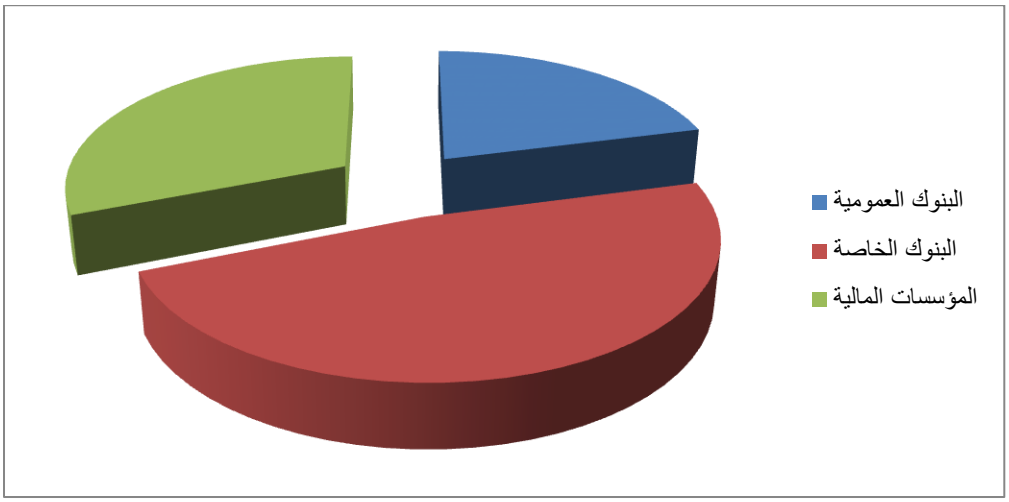

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.

[1] K.Remouche, "La Réforme Bancaire, L'Arlésienne qu'on Ne Voit Jamais", **Liberté, Supplément Economie** (Dimanche 23 Octobre 2016), p: 11.

يتضح من خلال هيكل النظام المصرفي الجزائري استحواذ البنوك الخاصة على السوق المصرفي، حيث تمثل **48%** من بنية الجهاز المصرفي ككل، إلا أن البنوك العمومية تستحوذ على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي، وذلك إما بقيمة أصولها التي بلغت **86.8%** سنة **2016** مقابل **87.2%** سنة **2015**، أو من خلال حجم الموارد المالية المجمعة والقروض المقدمة التي يعالها المبحث الموالي بالتفصيل.

أما فيما يخص المؤسسات المالية فيبقى نشاطها ضعيف نسبيا نظرا لضعف مواردها، لأن القانون لا يسمح لها بجمع الودائع من الجمهور، حيث بلغت إجمال أصولها سنة **2016** حوالي **84.7** مليار دينار وزعت منها **59.5** مليار دينار كقروض للاقتصاد.

كما تواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة عبر كامل التراب الوطني، فيما يلاحظ انتشار ضعيف لوكالات البنوك الخاصة حيث تقتصر شبكاتها في المدن الكبرى، بلغ عدد وكالات القطاع المصرفي والمالي نهاية سنة **2016 (1577)** وكالة موزعة كما يلي: **1134** وكالة للبنوك العمومية، **355** وكالة للبنوك الخاصة، **88** وكالة للمؤسسات المالية،[1]

وقد سجلت الجزائر نهاية سنة **2016** كثافة مصرفية تقدر ب **0.38%** وهي نسبة جد ضعيفة،[2] ما يعادل وكالة لكل 25900 نسمة، ما يدل على عدم وصول الخدمات المصرفية إلى شريحة كبيرة من أفراد المجتمع

إن الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته إلى يومنا هذا و التي مست مختلف جوانب العمل المصرفي، ما هي إلا بداية لإرساء معالم اقتصاد السوق، وبالتالي فالمنظومة المصرفية الجزائرية اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى القيام بإصلاحات عميقة وفعالة على مستوى العمل المصرفي، لتحسين الأداء البنكي في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل متطلبات الاقتصاد ككل، خاصة في غضون الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم إثر تراجع العوائد النفطية.

المبحث الثاني: دور النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني

إن واقع الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، يتجسد فعليا في مدى قدرة هذه الاصلاحات على قيام البنوك بوظائفها، المتمثلة أساسا في تعبئة الموارد ومنح القروض لتمويل النشاط الاقتصادي. وللوقوف على مدى كفاءة البنوك الجزائرية في تقديم الموارد المالية اللازمة للاقتصاد الوطني، تم دراسة ذلك من خلال التطرق لتطور حجم الودائع وحجم القروض الممنوحة خلال الفترة **(2003-2016)**،

[1] البنك المركزي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2016.
[2] من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2016، ص: 24.

أي بعد إصلاحات المنظومة المصرفية لسنة **2003**. حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- **المطلب الأول:** هيكل الودائع في البنوك الجزائرية.
- **المطلب الثاني:** هيكل القروض في البنوك الجزائرية.
- **المطلب الثالث:** أهمية الودائع في تغطية القروض.

المطلب الأول: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية

تمثل الودائع الشق الأول من نشاط البنوك التجارية، كما تمثل أيضا المصدر الرئيسي للأموال في هذه البنوك والذي يستخدم في منح القروض للعملاء،[1] وبالتالي تتحدد ربحية البنك التجاري بحجم الودائع التي يستقطبها، فكلما زاد حجم الادخار لدى البنك كلما زادت قدرته في تمويل الاستثمارات وبالتالي تحقيق عوائد أكبر.

ولدراسة مدى قدرة البنوك الجزائرية في تمويل النشاط الاقتصادي يمكن التطرق أولا لهيكل الودائع في البنوك العمومية والبنوك الخاصة النشطة على مستوى السوق المصرفي الجزائري، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-2016).

الوحدة: مليار دينار

	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع موضوعة كضمان	مجموع الودائع	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2003	718.90	1724.04	/	2442.94	94.4%	5.6%
2004	1127.91	1577.45	/	2705.37	93.5%	6.5%
2005	1224.4	1632.9	103.3	2960.6	93.3%	6.7%
2006	1750.4	1649.8	116.3	3516.5	92.9%	7.1%
2007	2560.8	1761.0	195.5	4517.3	93.1%	6.9%
2008	2946.9	1991.0	223.9	5161.8	92.2%	7.8%
2009	2502.9	2228.9	414.6	5146.4	90.0%	10.0%
2010	2763.7	2524.3	424.1	5712.1	89.6%	10.4%
2011	3495.8	2787.5	449.7	6733.0	89.1%	10.9%
2012	3356.4	3333.6	548.0	7238.0	87.1%	12.9%
2013	3537.5	3691.7	558.2	7787.4	86.6%	13.4%
2014	4428.2	4090.3	599.0	9117.5	87.7%	12.3%
2015	3891.7	4443.4	865.6	9200.7	88.3%	11.7%
2016	3732.2	4409.3	938.4	9079.9	87.1%	12.9%

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2003-2016).

[1] حسن، محروس. **إدارة المنشآت المالية، الجزء الأول، البنوك التجارية** (دون ذكر بلد النشر: الناشر كتب عربية، دون ذكر سنة النشر)، ص: 08.

وللتوضيح أكثر، يمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكلين **(04)** و**(05)**:

الشكل رقم (04): تطور حجم الودائع خلال الفترة (2003-2016).

الوحدة: مليار دينار

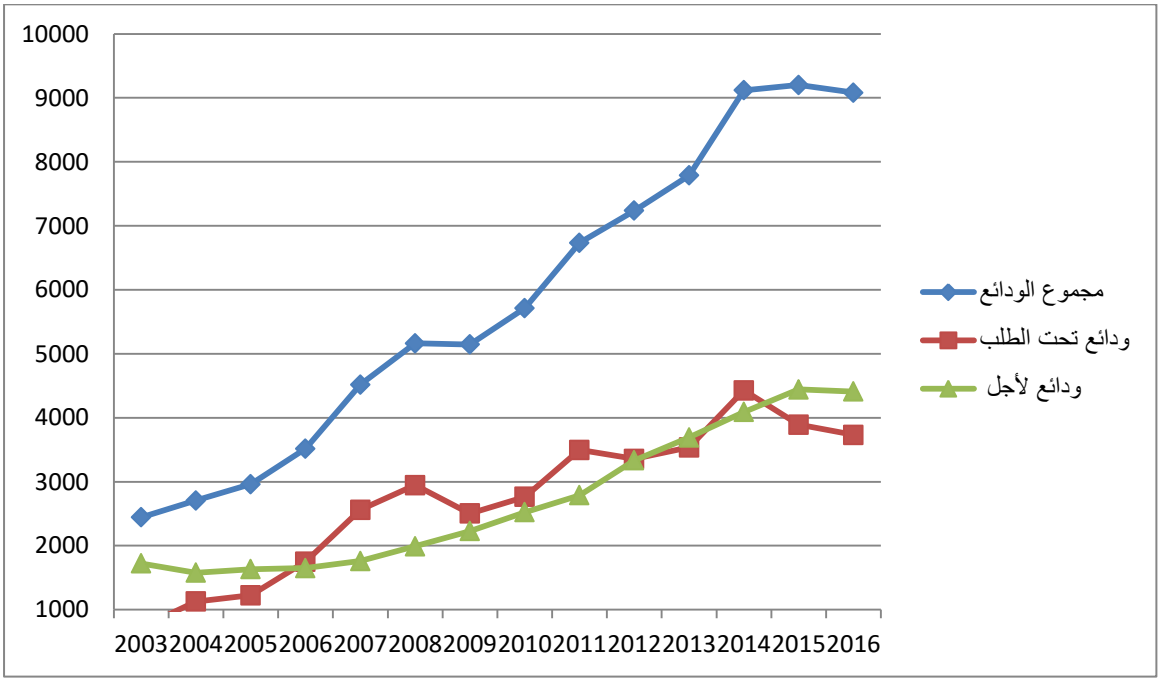

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول رقم **(02)** والشكل أعلاه، يتضح أن نشاط جمع الودائع في البنوك الجزائرية عرف تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من **2442.94** مليار دينار سنة **2003** إلى **5712.1** مليار دينار سنة **2010**، ليواصل بذلك الارتفاع إلى أن سجل أعلى قيمة له سنة **2015** قدرت بـ **9200.7** مليار دينار، هذا ما يعكس مدى نجاعة الاصلاحات المنتهجة من قبل السلطات النقدية على زيادة كفاءة البنوك في استقطاب وجذب الودائع من الجمهور.

إضافة إلى ذلك فإن الانتشار المتزايد للوكالات البنكية للبنوك العمومية والبنوك الخاصة على حد سوى، سمح بالتقرب أكثر من العملاء والتعريف بالخدمات البنكية المقدمة وبالتالي نشر الوعي المصرفي، ففي نهاية سنة **2005** بلغ عدد وكالات البنوك العمومية **1097** وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني، و**130** وكالة للبنوك الخاصة، أي بمجموع إجمالي **1227** شباك بنكي، في حين وصل عدد وكالات البنوك العمومية سنة **2016 (1134)** وكالة و**355** وكالة للبنوك الخاصة و**88** وكالة للمؤسسات المالية، أي بعدد إجمالي **1577** وكالة خلال هذه السنة.

كما أن غياب دور بورصة الجزائر في استقطاب رؤوس الأموال، هذا من جهة، وكذا محدودية حجم الاستثمارات بشكل عام من جهة أخرى، شجع الأفراد والمؤسسات بتحويل فوائضهم المالية نحو النظام البنكي في شكل ودائع بنكية.

سجلت سنة **2015** نمو طفيف في حجم الودائع المجمعة من قبل البنوك الجزائرية قدرت بـ **0.91%** بعد أن بلغ سنة **2014 (17.08%)**، ويعود ذلك إلى انخفاض الناتج الاجمالي من **17242.6** مليار دينار سنة **2014** إلى **16591.9** مليار دينار سنة **2015**.

في المقابل سجلت سنة **2016** انخفاض في حجم الودائع المجمعة بـ **1.31%** مقارنة بسنة **2015**، وذلك ناجم عن انكماش موارد المحروقات تحت تأثير الصدمة النفطية، حيث سجلت مداخيل المحروقات سنة **2016** ما يقارب **3025.6** مليار دينار مقابل **3134.2** مليار دينار سنة **2015**، أي بانخفاض قدره **108.6** مليار دينار.

شهدت كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل إضافة إلى الودائع الموضوعة كضمان نمو مستمر خلال فترة الدراسة، باستثناء بعض التذبذبات الطفيفة لبعض السنوات.

يعود التحسن في الودائع تحت الطلب إلى زيادة الوعي المصرفي من خلال سياسات الاصلاح التي انتهجتها الجزائر في العمل البنكي وعصرنة القطاع المصرفي بتحديث وسائل الدفع التقليدية والتعامل بالوسائل الالكترونية، وبالتالي الاتجاه إلى تسوية المعاملات الاقتصادية بالنقود المصرفية.

فيما يخص الودائع لأجل انتقلت من **1724.04** مليار دينار سنة **2003** إلى **4443.4** مليار دينار سنة **2015** لتسجل بذلك أعلى قيمة لها في هذه السنة، أما سنة **2016** فقد سجلت انخفاض طفيف قدر بـ **0.8%** نتيجة تراجع مداخيل المحروقات.

إن هذا الارتفاع في حجم الودائع لأجل له تأثير إيجابي على قدرة البنوك في منح الائتمان متوسط وطويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية للاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الزيادات التي شهدتها الودائع الادخارية إلا أنها تنمو بوتيرة أقل من وتيرة نمو الودائع تحت الطلب، حيث قدر متوسط نمو هذه الأخير خلال فترة الدراسة بـ **15.54%**، في المقابل فإن متوسط نمو الودائع لأجل لنفس الفترة قدر بـ **7.72%**، وهذا ما يعكس عدم وجود سياسات ادخارية واضحة للجهاز المصرفي لتحويل الودائع تحت الطلب إلى الأشكال الادخارية طويلة الأجل لما لها من تأثير مباشر في تمويل الاقتصاد.

الشكل رقم (05): حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع خلال الفترة (2003-2016).

الوحدة: مليار دينار

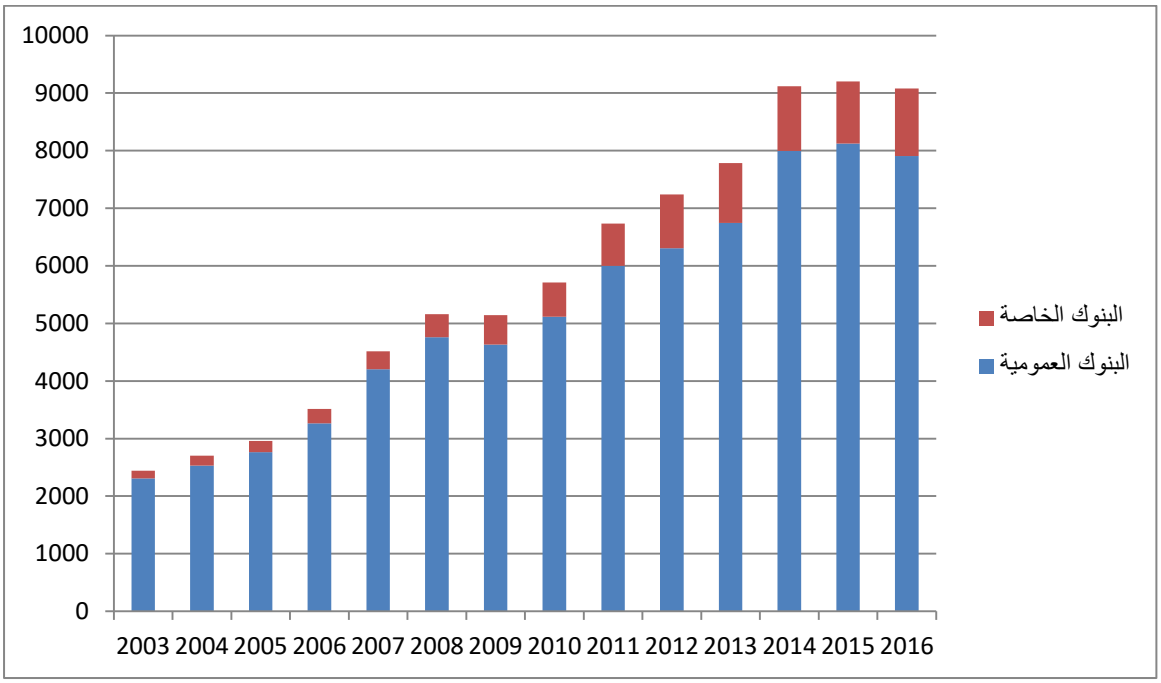

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

بقيت البنوك العمومية تسيطر على الحصة الأكبر من حجم الودائع المجمعة طيلة فترة الدراسة، حيث انحصرت حصتها بين **86.6%** و**94.4%** كأعلى نسبة سجلت سنة **2003**، في المقابل لم تحظى البنوك الخاصة إلا على **13.4%** سنة **2003** كأعلى نسبة مسجلة خلال الفترة **(2003-2016)**، ويرجع التباين في حجم الودائع المجمعة من قبل البنوك الخاصة والبنوك العمومية إلى كبر حجم أصول هذه الأخيرة الذي قدر بأكثر من **80%** من مجموع أصول البنوك الجزائرية طيلة فترة الدراسة، وبالتالي تحقيق أمان أكبر بالنسبة للمودعين هذا من جهة، كذلك فإن قلة انتشار فروع البنوك الخاصة حيث انحصر معظمها في المدن الكبرى فقط ما أدى إلى عدم وصول خدماتها إلى كافة العملاء، بالإضافة إلى أزمة الثقة التي أحدثها بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري في نفوس الجزائريين تجاه هذا النوع من البنوك من جهة أخرى.

إن نشاط جمع الودائع في البنوك الجزائرية عرف تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاصلاحات التي تبنتها السلطات النقدية على مستوى النظام المصرفي ككل، والتي كان لها الأثر البالغ على نشر الوعي المصرفي، غير أن هذه الاصلاحات تبقى غير فعالة بنسبة كبيرة نظرا لأن الجزء الأكبر من حجم الودائع هو عبارة على ودائع موضوع تحت الطلب، وبالتالي عدم تأثيرها بشكل مباشر على زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وهذا ما سيتم التأكد منه في المطلب الموالي من خلال حجم القروض الممنوحة للاقتصاد بالإضافة إلى طبيعة هذه القروض.

المطلب الثاني: هيكل القروض في البنوك الجزائرية

مثلما تمثل الودائع الشق الأول من نشاط البنوك التجارية، فإن القروض هي الشق الموازي لهذا النشاط، حيث تعمل على الإسهام في تنمية النشاط الاقتصادي، من خلال خلق فرص عمل واستغلال الموارد الاقتصادية لخلق قيمة مضافة...إلخ، وبالتالي يتحدد حجم النشاط الاستثماري في اقتصاد ما بحجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك في ذلك الاقتصاد.

وللتعرف على حجم الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري يمكن التعرف على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية، وذلك ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة (2003-2016).

الوحدة: مليار دينار

	القروض الممنوحة للقطاع العام	القروض الممنوحة للقطاع الخاص	مجموع القروض الممنوحة	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2003	791.69	587.78	1379.47	92.7%	7.3%
2004	859.65	674.73	1534.38	92.9%	7.1%
2005	882.5	896.4	1778.9	92.6%	7.4%
2006	848.4	1055.7	1904.1	90.7%	9.3%
2007	989.3	1214.4	2203.7	88.5%	11.5%
2008	1202.2	1411.9	2614.1	87.5%	12.5%
2009	1485.9	1599.2	3085.1	87.9%	12.1%
2010	1461.4	1805.3	3266.7	86.8%	13.2%
2011	1742.3	1982.4	3724.7	85.8%	14.2%
2012	2040.7	2244.9	4285.6	86.7%	13.3%
2013	2434.3	2720.2	5154.5	86.5%	13.5%
2014	3382.9	3120.0	6502.9	87.8%	12.2%
2015	3689.0	3586.6	7275.6	87.5%	12.5%
2016	3952.8	3955.0	7907.8	87.6%	12.4%

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2003-2016).

يلاحظ من خلال الجدول رقم **(03)**، أن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني يشهد ارتفاع مستمر خلال الفترة **(2003-2016)**، حيث انتقل من **1379.47** مليار دينار سنة **2003** إلى **7907.8** مليار دينار سنة **2016**، بارتفاع قدره **473%**، وذلك ناتج عن التزايد المستمر للودائع المجمعة لدى البنوك، وعلى الرغم من أن سنة **2015** عرفت ارتفاع طفيف في حجم الودائع وانخفاض هذه الأخيرة سنة **2016** (كما أشرنا في المطلب السابق)، إلا أن ذلك لم يؤثر على قدرة البنوك في منح الائتمان، حيث ارتفع هذا الأخير سنة **2015** بـ **11.9%** ليصل إلى **7275.6** مليار دينار مقابل **6502.9** مليار دينار سنة **2014**، كما سجلت سنة **2016** زيادة في حجم القروض الممنوحة قدرت بـ **8.7%** مقارنة بسنة **2015**.

منذ بداية سنة **2006** أصبح القطاع الخاص يستحوذ على الحصة الأكبر من حجم القروض التي تمنحها البنوك، حيث انتقل من **587.78** مليار دينار سنة **2003** إلى **1055.7** مليار دينار سنة **2006**، مسجلا أعلا قيمة له سنة **2016** بـ **3955.0** مليار دينار، ويعود ذلك للسياسات التي تنتهجها الدولة في إطار تشجيع الشباب المقاول على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، في المقابل شهدت القروض الموجهة للقطاع العام ارتفاع ملحوظ خلال الفترة **(2003-2016)** حيث انتقل من **791.69** مليار دينار سنة **2003** إلى **3952.8** مليار دينار سنة **2016** بزيادة قدرها **3161.11** مليار دينار.

شهدت سنة **2014** و**2015** ارتفاع كبير في حجم القروض الموجهة للقطاع العام حيث سجلت **3382.9** مليار دينار و**3689.0** مليار دينار على التوالي لهذه الفترة، وبذلك فاقت حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص الذي سجل خلال نفس الفترة ما قيمته **3120.0** مليار دينار و**3586.6** مليار دينار على التوالي، ويعود ذلك إلى العجز الذي شهدته بعض المؤسسات العمومية في موازناتها بعد الانخفاض الحاد لأسعار البترول مما أدى بهذه المؤسسات إلى اللجوء لطلب قروض من البنوك لسد هذا العجز.

الشكل رقم (06): حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (2003-2016)

الوحدة: مليار دينار

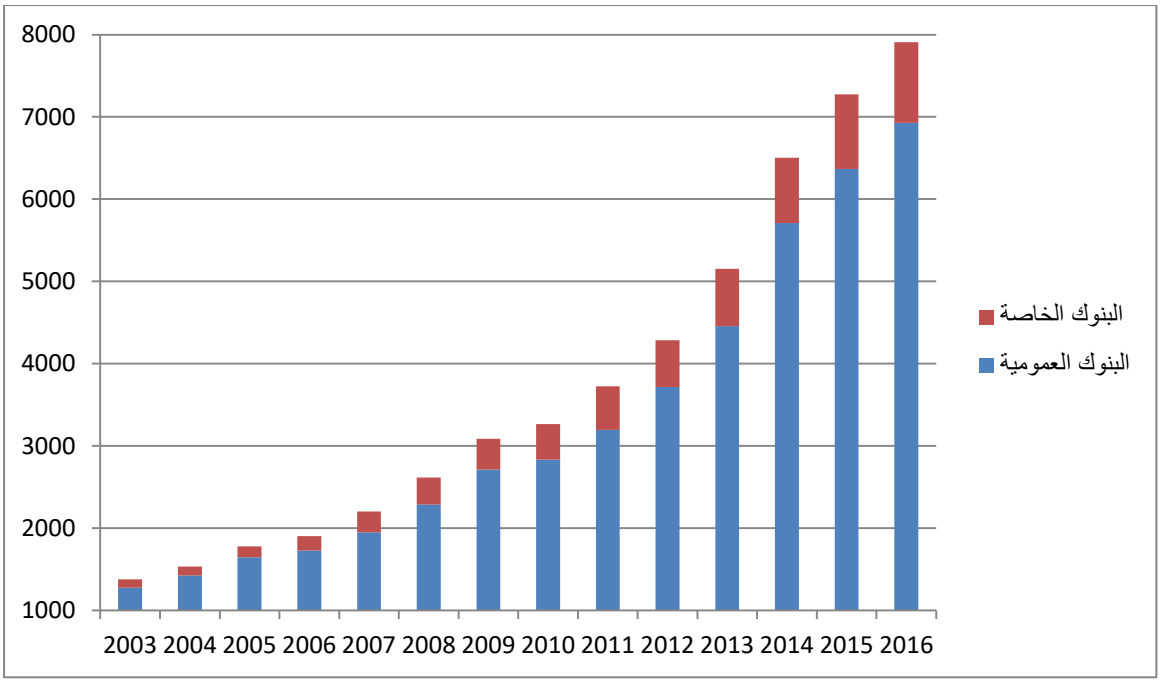

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

يبرز الشكل رقم **(06)** حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض الممنوحة، فباعتبار البنوك العمومية تسيطر على الحصة الأكبر من حجم الودائع البنكية فذلك حتما ينعكس بنفس الصورة على حجم التمويل، حيث أنها بقيت مسيطرة على أكثر من **85%** طول فترة الدراسة، هذا ما يعكس عدم كفاءة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث لم تتعدى نسبة مساهمتها في القروض الممنوحة **14.2%** طيلة فترة الدراسة.

كما يمكن دراسة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني خلال الفترة **(2003-2016)** من خلال طبيعة هذه القروض، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): توزيع القروض حسب فترة النضج خلال الفترة (2003-2016).

الوحدة: مليار دينار

	قروض ق.أ	بنوك عمومية	بنوك خاصة	قروض م و ط.أ	بنوك عمومية	بنوك خاصة	مجموع القروض الممنوحة	حصة ق.ق.أ	حصة ق.م و ط.أ
2003	**773.56**	736.56	37.00	**605.90**	542.67	63.23	**1379.47**	56.1%	43.9%
2004	**828.33**	779.74	48.59	**706.05**	645.84	60.21	**1534.38**	54.0%	46.0%
2005	**923.3**	852.9	70.4	**855.6**	794.0	61.6	**1778.9**	51.9%	48.1%
2006	**915.7**	819.3	96.4	**988.4**	907.2	81.2	**1904.1**	48.1%	51.9%
2007	**1026.1**	902.5	123.6	**1177.6**	1048.8	128.8	**2203.7**	46.6%	53.4%
2008	**1189.4**	1025.8	163.6	**1424.7**	1261.2	163.5	**2614.1**	45.5%	54.5%
2009	**1320.5**	1141.3	179.2	**1764.6**	1570.7	193.9	**3085.1**	42.8%	57.2%
2010	**1311.0**	1045.4	265.6	**1955.7**	1790.4	165.3	**3266.7**	40.1%	59.9%
2011	**1363.0**	999.6	363.4	**2361.7**	2194.4	167.3	**3724.7**	36.6%	63.4%
2012	**1361.6**	973.9	387.7	**2924.0**	2742.2	181.8	**4285.6**	31.8%	68.2%
2013	**1423.4**	936.4	487.0	**3731.1**	3521.0	210.1	**5154.5**	27.6%	72.4%
2014	**1608.7**	1091.0	517.7	**4894.2**	4621.1	273.1	**6502.9**	24.7%	75.3%
2015	**1710.6**	1152.4	558.2	**5565.0**	5214.2	350.8	**7275.6**	23.5%	76.5%
2016	**1914.2**	1334.1	580.1	**5993.6**	5591.2	402.4	**7907.8**	24.2%	75.8%

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2003-2016).

بعد دراسة هيكل القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني للفترة **(2003-2016)** من خلال الجدول رقم **(03)**، فإن الجدول رقم **(04)** يبرز طبيعة هذه القروض وتصنيفها حسب مدة استحقاقها.

فيتضح من خلاله التطور الكبير في حجم القروض متوسطة وطويلة الأجل، الذي انتقل من **605.90** مليار دينار سنة **2003** إلى **5993.6** مليار دينار سنة **2016** بزيادة جد معتبرة قدرت بـ **5387.7** مليار دينار، وهذا يعود إلى التطور الحاصل في الودائع لأجل خلال نفس الفترة؛ أما فيما يخص القروض قصيرة الأجل فانتقلت من **773.56** مليار دينار سنة **2003** إلى **1914.2** مليار دينار سنة **2016** أي بزيادة قدرها **1140.64** مليار دينار، ويرجع ذلك بدوره إلى ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب.

ويمكن توضيح طبيعة القروض الممنوحة من قبل البنوك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): أنواع القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2003-2016).

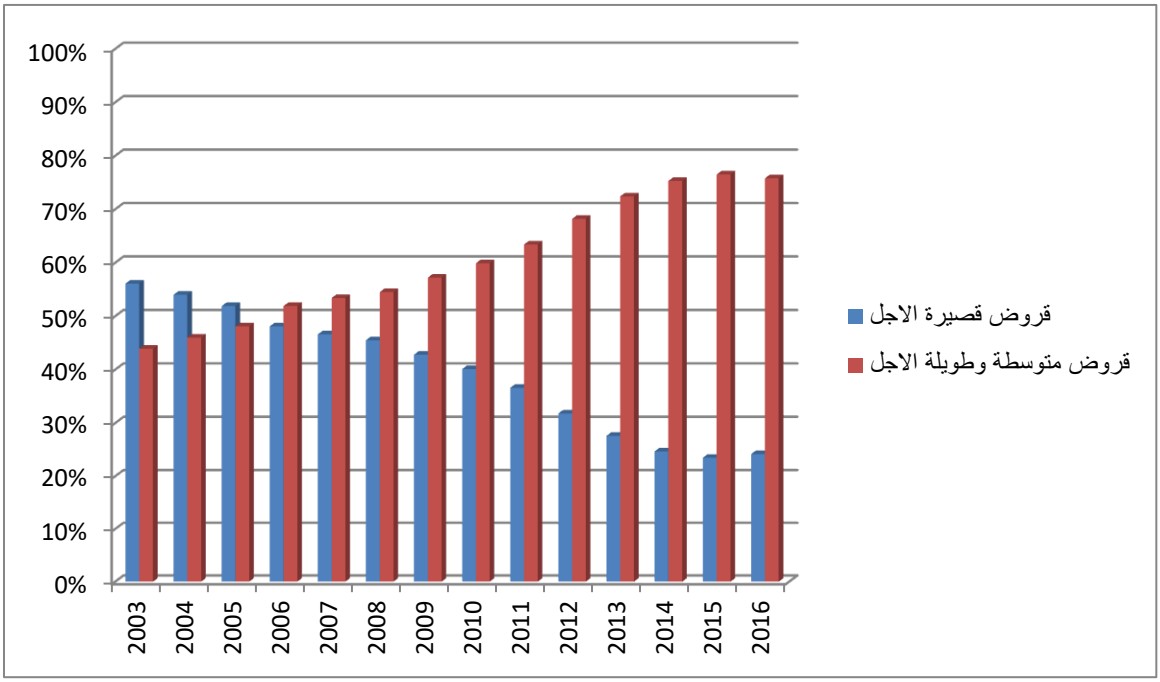

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04).

من خلال الشكل رقم **(07)** يتضح أنه على الرغم من أن السنوات الثمانية الأولى سجلت تقارب بين حجم القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل، إلا أنه بعد سنة **2010** شهدت القروض متوسطة وطويلة الأجل ارتفاع كبير مقارنة بالقروض قصيرة الأجل، حيث انخفضت حصة هذه الأخيرة من إجمالي القروض الممنوحة من **40.1%** سنة **2010** إلى **24.2%** سنة **2016** بانخفاض قدره **15.9** نقطة، في المقابل شهدت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل ارتفاع مستمر إلى أن بلغت أعلى نسبة سنة **2015** بـ **76.5%** من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا ما يعكس المجهودات المبذولة من طرف السلطات النقدية في حث البنوك العمومية والبنوك الخاصة على تمويل المشاريع الاستثمارية للاقتصاد.

بقيت البنوك العمومية مسيطرة على الحصة الأكبر من حجم القروض الممنوحة سوآءا قصيرة الأجل أو متوسطة وطويلة الأجل، حيث سجلت سنة **2016 (1334.1)** مليار دينار كقروض قصيرة الأجل و **5591.2** مليار دينار كقروض متوسطة وطويلة الأجل، في حين يلاحظ أن مساهمة البنوك الخاصة في منح قروض قصيرة الأجل أكثر منه في القروض متوسطة وطويلة الأجل، هذا ما يؤكد عدم كفاءة البنوك الخاصة في تمويل استثمارات الاقتصاد الجزائري، فجل عملياتها تنحصر في تمويل التجارة الخارجية.

إن زيادة الودائع المجمعة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة **(2003-2016)** انعكس على حجم القروض الممنوحة خلال نفس الفترة، حيث شهد هذا الأخير تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، ما يبين الأهمية الكبرى للودائع في تغطية القروض، وهذا ما يتناوله المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أهمية الودائع في تغطية القروض

تعتبر الودائع الركيزة الأساسية لبقاء البنك ونموه، وتكمن أهميتها بالنسبة للبنك في اعتبارها المادة الخام التي يستخدمها المصرف في منح القروض، وتمثل مصدر التمويل الرئيسي للبنوك التجارية، إذ تعتمد على ما تجتذبه من ودائع لتمويل عملياتها،[1] كما تعتبر أكثر المصادر خصوبة وأقلها تكلفة.[2] وبالتالي كلما زاد حجم الودائع لدى البنك كلما زادت قدرته على منح الائتمان.

والجدول الموالي يوضح أهمية الودائع في تغطية القروض الممنوحة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة **(2003-2016)**.

الجدول رقم (05): نسب تغطية القروض البنكية بالودائع المجمعة خلال الفترة (2003-2016).

	إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	ق.ق.أ إلى إجمالي الودائع تحت الطلب	ق.م و ط.أ إلى إجمالي الودائع الادخارية
2003	%56.46	%107.60	%35.14
2004	%56.71	%73.43	%44.75
2005	%60.08	%75.40	%52.39
2006	%54.14	%52.31	%59.91
2007	%48.78	%40.06	%66.87
2008	%50.64	%40.36	%71.55
2009	%59.94	%52.75	%79.16
2010	%57.18	%47.43	%77.47
2011	%55.32	%38.98	%84.72
2012	%59.20	%40.56	%87.71
2013	%66.19	%40.23	%101.06
2014	%71.32	%36.32	%119.65
2015	%79.07	%43.95	%125.24
2016	%87.09	%51.28	%135.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (02، 03، 04).

اعتمد النظام المصرفي الجزائري أثناء قيامه بمهامه التمويلية على الودائع المجمعة من الجمهور لتغطية طلبات القروض، وباعتبار العمل المصرفي تضبطه قواعد وقوانين تفرضها السلطات النقدية لسلامة المنظومة المصرفية، فكان واجب على البنوك الجزائرية احترام هذه الضوابط، حيث أن الودائع تحت الطلب توجه لتمويل القروض قصيرة الأجل، والودائع لأجل توجه لتمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل، وذلك من أجل منع حدوث أي طلب سحب مفاجئ للأموال من شأنه أن يحدث أزمة سيولة لدى البنك، التي تنعكس سلبا على ثقة المودعين وهو ما يدخل المنظومة المصرفية في أزمة ثقة.

ويمكن توضيح أهمية تغطية القروض المصرفية بالودائع المجمعة في البنوك الجزائرية بالشكل الموالي:

[1] جبر، هشام. **إدارة المصارف** (مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008)، ص: 191.
[2] راشد الشمري، صادق. **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية** (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص: 542.

الشكل رقم (08): أهمية الودائع في تغطية القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2003-2016).

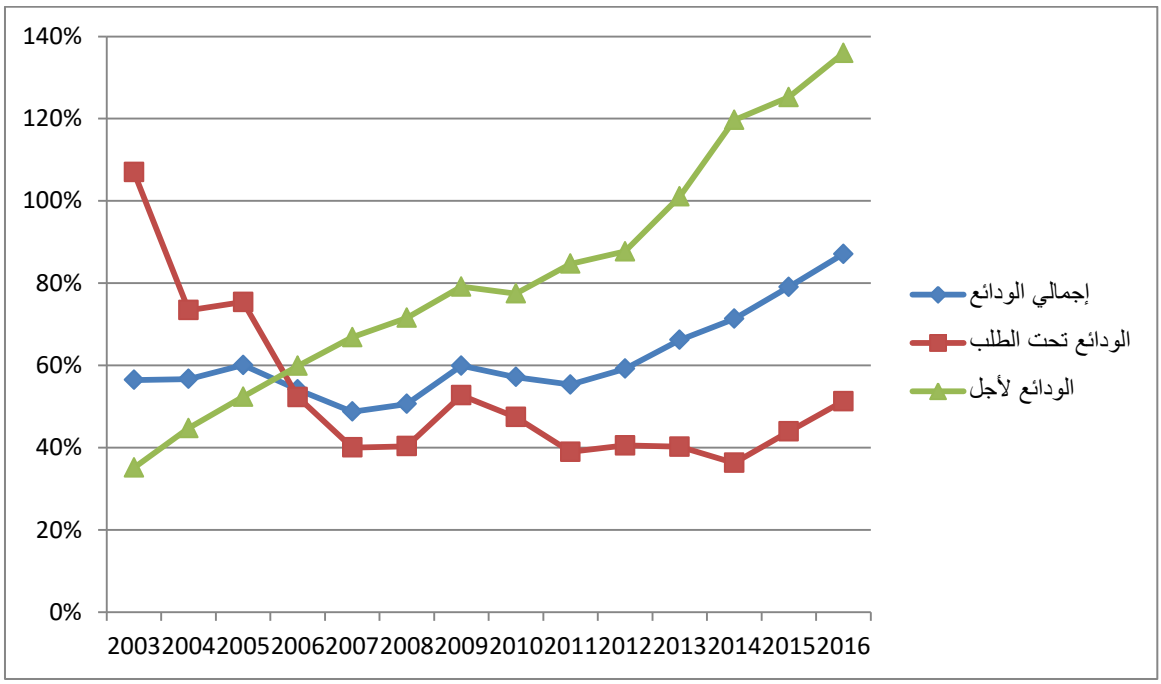

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (05).

من خلال الشكل رقم **(08)** ومعطيات الجدول رقم **(05)**، يلاحظ أن حجم القروض الممنوحة في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، متزامنا بذلك مع زيادة حجم الودائع المجمعة من قبل البنوك لنفس الفترة، وهذا ما يعكس أهمية الودائع المجمعة من الجهاز البنكي في تغطية القروض لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع من **56.46%** سنة **2003** إلى **59.20%** سنة **2012** مسجلة بعض التذبذبات خلال هذه الفترة، لكن مع بداية سنة **2013** شهدت هذه النسبة زيادة ملحوظة حيث سجلت هذه السنة **66.19%** من نسبة اعتماد القروض على الودائع، لترتفع إلى **71.32%** سنة **2014** و**79.07%** سنة **2015** لتشهد أعلى نسبة سنة **2016** بـ **87.09%**، ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى أن الزيادة في حجم القروض الممنوحة أكبر من الزيادة في حجم الودائع، وهذا ما يؤكد سعي البنوك إلى استغلال مواردها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

من خلال تحليل نسبة تغطية الودائع تحت الطلب للقروض قصيرة الأجل، يلاحظ أن سنة **2003** سجلت نسبة تغطية قدرت بـ **107.60%**، أي أن حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة خلال هذه السنة أكبر من حجم الودائع تحت الطلب المجمعة بقيمة **54.66** مليار دينار، وبالتالي يتم تغطية هذا الفارق بالودائع لأجل، هذا ما يعكس عدم كفاءة البنوك في استغلال مواردها المتاحة، حيث أنها قامت بتمويل قصير الأجل من خلال الاعتماد على مصادر طويلة الأجل (تكلفة الفرصة البديلة)، بعد سنة **2003** أخذت هذه النسبة اتجاه تنازلي إلى أن بلغت أقل قيمة لها سنة **2014** أين سجلت **36.32%** من نسبة تغطية الودائع تحت الطلب للقروض قصيرة الأجل.

في المقابل شهدت نسبة إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمال الودائع الادخارية ارتفاع مستمر، حيث سجلت سنة **2003** و**2004** على التوالي **35.14%** و**44.75%** وهي نسبة جد ضعيفة، فهي تدل على عدم وجود أي سياسات استثمارية بالنسبة للبنك، وكذا عدم كفاءته في استغلال الموارد المتاحة له، حيث أنه يعتمد على أقل من **50%** من إجمالي هذه الودائع في عملية الإقراض، مقابل تجميد النسبة الباقية أو منحها في شكل قروض قصيرة الأجل، وهو ما يعتبر تكلفة إضافية بالنسبة للبنك.

ومع ارتفاع القروض الموجهة للقطاع الخاص بداية من سنة **2006** لتمويل المشاريع في إطار المؤسسة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، انعكس ذلك على ارتفاع نسبة إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي الودائع الادخارية، حيث سجلت سنة **2006 (59.91%)** لتشهد ارتفاع متواصل إلى أن بلغت سنة **2013 (101.06%)**، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات **2014، 2015، 2016**، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم القروض بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع حجم الودائع، حيث أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى حدوث عجز لموازنات بعض الشركات ما دعى إلى الاستعانة بالجهاز البنكي لتمويل هذا العجز، لكن بلوغ هذه النسبة سقف **100%** وتجاوزها هو مؤشر على حجم المخاطرة الكبيرة التي تتحملها البنوك من أجل تمويل الاقتصاد، حيث أنها تعتمد كل الودائع الادخارية المجمعة وتغطي الباقي إما عن طريق الودائع تحت الطلب وهذا يمكن أن يحدث أزمة ثقة في المنظومة المصرفية في حالة السحب المفاجئ، أو من خلال استغلالها لجزء من رأس مال البنك في عملية الاقراض.

بعد الدراسة التحليلية لوضعية البنوك الجزائرية، نلاحظ أنها تسعى جاهدة للقيام بمهامها التمويلية، حيث أن حجم القروض الموجه للاقتصاد في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، كما اتضح من خلال التحليل استحواذ البنوك العمومية على الحصة الأكبر في النشاط المصرفي إما من حيث القدرة على تعبئة المدخرات أو من خلال القدرة على منح الائتمان، وهذا يدل على عدم فعالية البنوك الخاصة في تمويل النشاط الاقتصادي، حيث أن معظم مواردها توجه لتمويل التجارة الخارجية وذلك راجع إلى ضآلة أصولها من جهة وعدم ثقة المودعين في هذا النوع من البنوك من جهة أخرى.

المبحث الثالث: قياس كفاءة النظام المصرفي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات التقليدية للتحليل المالي، التي يعتمدها المحلل للحكم على كفاءة وفعالية أداء الشركة في لحظة معينة، وعلى ضوء ما سبق، ونظرا للانعكاس الإيجابي للإصلاحات المصرفية على زيادة القدرة الائتمانية للبنوك، برزت الحاجة إلى تقييم كفاءة هذه البنوك في كيفية استغلال مواردها المتاحة في شكل ودائع بمختلف أشكالها للحصول على أفضل تشكيلة من المخرجات التي تحقق لها أقصى عائد بأقل تكلفة ممكنة. لذلك تم الاستعانة في هذا المبحث بالنسب المالية لتقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف للجهاز المصرفي للفترة **(2003-2016)**، وقد تم تقسيم فترة الدراسة كما يلي:

- **(2003-2010)** مؤشرات صلابة البنوك الخاصة والبنوك العمومية كل على حدى.
- **(2011-2016)** مؤشرات صلابة القطاع المصرفي ككل.

وهذا التقسيم جاء حسب البيانات الواردة في تقارير البنك المركزي لهذه الفترة، وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- **المطلب الأول:** تقييم كفاءة الأرباح.
- **المطلب الثاني:** تقييم كفاءة التكاليف.
- **المطلب الثالث:** تحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: تقييم كفاءة الأرباح

تقاس كفاءة الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق المليكة، مؤشر العائد على الأصول و الرافعة المالية، وذلك بغية الوقوف على مدى ربحية كل واحد وحدة نقدية من رأس مال البنك ومن موجوداته، بالإضافة إلى الوقوف على مدى مساهمة التمويل بالدين في زيادة أرباح البنك.

ويمكن تلخيص مؤشرات صلابة البنوك الجزائرية في الجدول رقم **(06)** والجدول رقم **(07)**.

الجدول رقم (06): مؤشرات صلابة البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003-2010).

		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنوك عمومية	ROE	%6.24	%3.38	%5.63	%17.41	%23.64	%25.01	%27.41	%22.70
	ROA	%0.37	%0.19	%0.30	%0.75	%0.87	%0.99	%1.33	%1.25
	EM	17	17	18	23	27	25	21	18
بنوك خاصة	ROE	%12.57	%23.48	%25.43	%23.40	%28.01	%25.60	%21.84	%16.79
	ROA	%0.91	%1.72	%2.38	%2.31	%3.21	%3.27	%3.28	%3.49
	EM	14	14	11	9	9	8	7	5

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2003-2010).

تشير نتائج الجدول إلى التحسن الملحوظ في مردودية الأموال الخاصة خلال الفترة **(2003-2010)** بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة على حد سوى، حيث شهدت أعلى قيمة لها في البنوك العمومية سنة **2009** بـ **27.41%**، أي بزيادة قدرها **21.17** نقطة مقارنة بسنة **2003**. أما في ما يخص البنوك الخاصة فكانت أعلى قيمة لها سنة **2008** بـ **25.60%** أي بارتفاع قدره **13.03** نقطة خلال هذه الفترة، ويرجع هذا التحسن إلى الزيادة في نتائجهم من جهة والزيادة في مستوى أموالهم الخاصة من جهة أخرى، حيث قامت كل من البنوك العمومية والخاصة بتحويل نتائجهم سنة **2007** إلى الاحتياطات، وذلك بغية الأخذ بعين الاعتبار التنظيم الجديد في مجال تدعيم رأس المال الأدنى للبنوك.

شهدت سنة **2010** انخفاض في مردودية البنوك لتصل إلى **22.70%** في البنوك العمومية بعد أن كانت مستقرة نسبيا في **2008 (25.01%)** وفي **2009 (27.41%)**، أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد انخفضت بـ **5.05** نقطة سنة **2010** مقارنة بسنة **2009**، ويعود هذا الانخفاض إلى الاستقرار في نتائجهم من جهة وارتفاع هام لأموالهم الخاصة تحت تأثير الدمج في الاحتياطات لجزء كبير من نتائج **2009** من جهة أخرى.

كما يشير الجدول إلى المساهمة الكبيرة للرافعة المالية في تحقيق مردودية الأموال الخاصة في البنوك العمومية، حيث وصلت إلى **27** نقطة سنة **2007**، مقابل مساهمة جد ضعيفة للأصول في تحقيق الأرباح، فلم تبلغ هذه النسبة الواحد الصحيح إلا سنة **2009** و**2010**، حيث حققت على التوالي معدل مردودية في الأصول كما يلي: **1.33%**، **1.25%**، أما في ما يخص البنوك الخاصة فنلاحظ مساهمة معتبرة للأصول في تحقيق أرباح مقارنة بمردودية أصول البنوك العمومية، حيث شهدت هذه النسبة ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة، كذلك فإن البنوك الخاصة تعتمد بالدرجة الأولى على أموالها الذاتية لتغطية نشاطها بدل الاعتماد على أموال الغير، حيث نلاحظ انخفاض في الرافعة المالية طيلة فترة الدراسة ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع الهام للأموال الذاتية لهذه البنوك.

الجدول رقم (07): مردودية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2016).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
%18.04	%20.38	%23.55	%19.00	%22.67	%24.58	**ROE**
%1.83	%1.83	%1.98	%1.67	%1.93	%2.10	**ROA**
10	11	12	11	12	12	**EM**

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2011-2016).

تشير نتائج الجدول رقم **(07)** إلى مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول بالنسبة للقطاع المصرفي ككل، سجلت سنة **2011** معدل مردودية على حقوق الملكية مقدر بـ **24.58%** وهي بذلك تعتبر أفضل نسبة مسجلة خلال هذه الفترة، انخفضت هذه النسبة بـ **5.58** نقطة سنة **2013** مقارنة بسنة **2011** ويعود ذلك إلى التدهور في مردودية الأصول بـ **0.43** نقطة من جهة وانخفاض التمويل بالدين بـ **1** نقطة من جهة أخرى. كما يلاحظ تحسن في مردودية الأصول بـ **0.31** نقطة سنة **2014** وارتفاع في معدل الرافعة المالية بـ نقطة واحدة في نفس السنة، ليؤثر بذلك على ارتفاع معدل مردودية الأموال الخاصة الذي انتقل إلى **23.55%** بعدما كان **19.00%** سنة **2013** أي بتحسن **4.55** نقطة، غير أنه انخفض مرة أخرى في السنتين الأخيرتين للدراسة خاصة سنة **2016** التي شهدت تدهور واضح في مردودية الأموال الخاصة على الرغم من استقرار مردودية الأصول، ويمكن ارجاع هذا التدهور إلى انخفاض الرافعة المالية والارتفاع الهام في الأموال الذاتية للبنوك مقارنة بنتائجها، حيث قررت الدولة سنة **2016** رفع رأس مال ثلاث مصارف كما واصلت تخصيص جزء من نتائجها للاحتياطات.

المطلب الثاني: تقييم كفاءة التكاليف

إن قياس كفاءة تكاليف البنوك الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على دراسة هامش ربح المنظومة المصرفية، حيث كلما ارتفع هذا الأخير في البنوك دل ذلك على استغلال أكثر كفاءة للموارد من قبل البنوك، من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة. والجداول الموالية تمثل هامش الربح المحقق على مستوى النظام المصرفي الجزائري للفترة **(2003-2016)**.

الجدول رقم (08): هامش الربح المحقق على مستوى البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة (2003-2010).

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنوك عمومية	%13.85	%7.46	%10.70	%25.11	%33.39	%40.07	%55.15	%54.45
بنوك خاصة	%20.44	%39.74	%50.80	%40.54	%45.83	%42.31	%44.02	%48.48

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2003-2010).

توضح نتائج الجدول رقم **(08)** التطور المستمر في هامش الربح في البنوك العمومية خلال الفترة **(20010-2003)**، حيث ارتفت من **13.85%** سنة **2003** إلى **55.15%** سنة **2009**، أي بارتفاع قدره **41.3** نقطة، وشهدت سنة **2010** استقرار نسبي في هامش الربح حيث انخفض بـ **0.7** نقطة فقط عن سنة **2009**. أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة **2005** بـ **50.80%**، وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بنسبة هامش الربح في البنوك العمومية لنفس السنة والذي قدر بـ **10.70%** أي بفارق **40.18** نقطة، كما شهدت الفترة من **(2006-2010)** انخفاض طفيف في هامش ربح هذه البنوك مقارنة بالنتائج المحقق سنة **2005**. ولتحليل هذه النتائج أكثر يمكن الاستعانة بالعناصر المكونة لهامش الربح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): توزيع صافي الناتج البنكي في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003-2010).

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنوك عمومية								
الناتج البنكي	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
نواتج أخرى	%-0.10	%-3.09	%-0.12	%-0.10	%-0.10	%-0.08	%-3.83	%-0.67
أعباء عامة	%35.46	%40.14	%29.93	%24.52	%29.97	%26.50	%38.66	%33.85
اهتلاك	%4.14	%4.10	%2.72	%2.47	%4.51	%3.32	%4.80	%3.77
خسائر خارج الاستغلال	%0.51	%5.20	%-16.43	%0.68	%15.74	%3.57	%-10.10	%-10.52
المؤونات على القروض	%43.52	%43.56	%71.10	%36.80	%3.92	%13.20	%-3.82	%-0.92
ضريبة	%2.62	%2.63	%2.10	%10.53	%12.57	%13.42	%19.14	%20.05
هامش الربح	%13.85	%7.46	%10.70	%25.11	%33.39	%40.07	%55.15	%54.45
بنوك خاصة								
الناتج البنكي	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
نواتج أخرى	%-1.20	%-2.13	%-6.84	%-15.21	%-12.03	%-10.38	%-8.07	%-9.48
أعباء عامة	%32.67	%36.56	%36.47	%38.04	%36.56	%36.78	%39.45	%35.78
اهتلاك	%10.21	%8.85	%8.26	%9.70	%9.26	%11.97	%10.07	%5.00
خسائر خارج الاستغلال	%-6.08	%-10.10	%-0.41	%-1.11	%-0.74	%-1.10	%-0.40	%-0.41
المؤونات على القروض	%32.93	%17.79	%8.47	%19.17	%7.71	%7.99	%1.49	%4.61
ضريبة	%11.03	%9.29	%13.17	%10.85	%13.41	%12.43	%13.43	%16.02
هامش الربح	%20.44	%39.74	%50.88	%40.54	%45.83	%42.31	%44.02	%48.48

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2003-2010).

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(09)**، أن الارتفاع المستمر لهامش ربح البنوك العمومية خلال الفترة **(2003-2010)** يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض المتزايد في معدل المؤونات على خطر القروض، حيث أن السنوات الأربعة الأولى للدراسة شهدت معدلات مرتفعة لهذه المؤونات بحيث بلغت **71.10%** من إجمالي الناتج البنكي سنة **2005**، كما شهدت سنوات **2003**، **2004**، **2006** معدلات مرتفعة لهذه المؤونات، هذا ما أثر سلبا على بقاء هامش الربح لهذه الفترة يشهد معدلات متدنية نسبيا مقارنة بهامش ربح البنوك الخاصة لنفس الفترة، الذي شهد نسبة **50.88%** من الناتج البنكي سنة **2005**، ويعكس فارق هوامش الربح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة التحكم الأفضل من قبل هذه الأخيرة في تسيير مخاطر القروض.

نلاحظ أن سنتي **2007** و**2008** شهدت ارتفاع في معدل الأعباء العامة في البنوك العمومية على التوالي **29.97%** و**26.50%** من الناتج البنكي، هذا ما يعكسه ارتفاع الرافعة المالية بـ **27** نقطة و**25** نقطة على التوالي لهذه الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع الخسائر خارج الاستغلال بـ **15.74%**، **3.57%** على التوالي، أما في ما يخص سنتي **2009**، **2010** فقد سجلت البنوك العمومية ارتفاع كبير في هامش ربحها قدرت بـ **55.15%** و**54.45%** على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع الى انخفاض في معدل مؤونات خطر القروض حيث سجل خلال هذه الفترة **3.82-%**، **0.92%** على التوالي، وهذا يفسر التحكم الجيد في تسيير مخاطر القروض، أما في ما يخص البنوك الخاصة فقد شهدت الفترة **(2007-2010)** ثبات نسبي في هامش الربح تراوح بين **42.31%** و**45.83%**، ويعود ذلك إلى الثبات النسبي لجميع العناصر المكونة لهامش الربح طيلة هذه الفترة.

الجدول رقم (10): هامش ربح المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2011-2016).

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
هامش الربح	%54.89	%64.23	%69.45	%68.51	%66.82	%73.59

المصدر: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي (2011-2016).

يوضح الجدول رقم **(10)** هامش الربح المحقق في البنوك الجزائرية للفترة **(2011-2016)**، حيث شهدت المنظومة المصرفية معدلات مرتفعة طيلة هذه الفترة حيث انتقلت من **54.89%** سنة **2011** إلى **73.5%** سنة **2016**، وهي أعلى قيمة سجلها الجهاز المصرفي طيلة فترة الدراسة، ويرجع هذا الارتفاع في هامش الربح الى زيادة العمليات المالية التي تقوم بها البنوك وبالتالي زيادة في الناتج البنكي، إضافة الى زيادة كفاءة البنوك الجزائرية في التحكم في تكاليفها حيث شهدت هذه الأخيرة اتجاه تنازلي خلال هذه الفترة، اذ انتقلت من **35.64%** سنة **2011** إلى **27.29%** سنة **2016** مسجلة بذلك انخفاض قدره **8.35** نقطة. والشكل المولي يوضح تأثير انخفاض التكاليف البنكية على زيادة هامش الربح.

الشكل رقم (09): أثر انخفاض التكاليف في البنوك الجزائرية على هامش ربحها خلال الفترة (2011-2016).

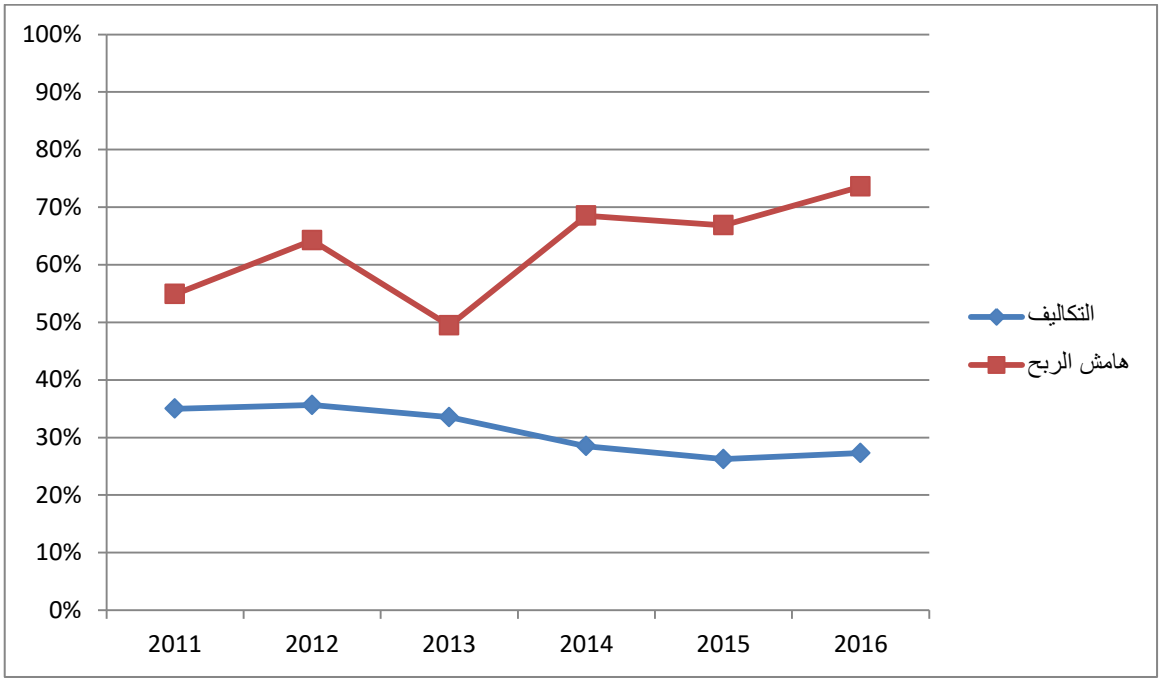

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (09).

يوضح الشكل رقم **(09)** تأثير انخفاض معدل التكاليف البنكية على هامش الربح خلال الفترة **(2016-2011)**، يلاحظ أنه على الرغم من الاتجاه التنازلي للتكاليف البنكية خلال هذه الفترة، إلا أن ذلك لم يكن العامل الوحيد المؤثر على زيادة هامش الربح، حيث أن في سنة **2014** على الرغم من انخفاض التكاليف البنكية إلى **28.49%** غير أن ذلك لم ينعكس إيجابا على هامش الربح الذي انخفض بدوره بـ **0.94** نقطة مقارنة بسنة **2013**، ونظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بمكونات الناتج البنكي للمنظومة المصرفي لهذه الفترة، تم الاستعانة إلا بمعدل التكاليف البنكية، التي تعتبر من أهم محددات زيادة هامش الربح.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

تعد النسب المالية من الأساليب المناسبة لتقييم كفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث أنها تعطي صورة واضحة عن مدى قدرة البنك في توليد أرباح عن كل دينار من رأس ماله أو من موجوداته من خلال قياس كفاءة الأرباح، كما توضح مدى قدرة البنوك الجزائرية في التحكم في تكاليفها من أجل زيادة أرباحها وذلك بقياس كفاءة التكاليف، أيضا تمكن النسب المالية دراسة درجة المخاطرة في البنوك من خلال قياس مدى اعتماد هذه البنوك على الرافعة المالية في تمويل استثماراتها.

وبعد الدراسة التحليلية لكفاءة البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني باستخدام أساليب التحليل المالي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: جانب الربحية

تشير مؤشرات الربحية الثلاثة **(PM , ROA , ROE)**، إلى أن البنوك الخاصة أكثر ربحية من البنوك العمومية خلال الفترة **(2003-2008)**، ويرجع ذلك إلى حسن استغلال هذه البنوك لأصولها في توليد أرباح بدل اعتمادها على الرافعة المالية التي شهدت معدلات منخفضة خلال هذه الفترة، في حين شهدت البنوك العمومية بداية من سنة **2008** تحسن ملحوظ في معدلات المردودية الثلاثة، وذلك راجع إلى حسن استغلالها لمواردها المالية في توليد أرباح، كما تبين الاستغلال الجيد للرافعة المالية في زيادة هامش الربح في البنوك العمومية، وهذا يدل على كفاءة الاطارات العاملة في هذه البنوك على حسن تسيير أموال البنوك بما يحقق لها العائد المطلوب، كما شهد القطاع المصرفي بعد إصلاح **2010** ارتفاع كبير في هامش الربح وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع رأس مال البنوك الجزائرية وبالتالي انخفاض التكاليف المتأتية من استغلال أموال الغير.

ثانيا: جانب المخاطرة

أظهر التطور الكبير في مؤشر الرافعة المالية للفترة **(2003-2010)** تأثيره الايجابي على مردودية الأموال الخاصة في البنوك العمومية، كما يبين هذا المؤشر حجم المخاطرة المرتفعة التي تتعرض لها البنوك العمومية مقارنة بحجم مخاطر أقل في البنوك الخاصة، والتي تعتمد على معدلات منخفضة للرافعة المالية، ويعود سبب التباين بين كبر حجم الرافعة المالية في البنوك العمومية مقارنة بضآلتها في البنوك الخاصة إلى حجم التمويل الضخم الذي تمنحه البنوك العمومية للاقتصاد، هذا ما يجبرها على استغلال أموالها الذاتية من جهة وأموال المودعين من جهة أخرى، على عكس البنوك الخاصة التي تنحصر معظم عملياتها في التمويل قصير الأجل المتمثل أساسا في تمويل التجارة الخارجية، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى أموال ضخمة لتمويل استثماراتها، في المقابل أظهرت البيانات الواردة حول مؤشرات صلابة القطاع المصرفي للفترة **(2011-2016)** اعتماد أقل على الرافعة المالية في تمويل الاقتصاد، وذلك نتيجة لارتفاع رأس مال البنوك في هذه الفترة، نظرا للتنظيم الجديد الذي يحدد رأس المال الأدنى للبنوك، وبالتالي اعتمدت البنوك على رأس مالها بدل الاعتماد على الرافعة المالية.

ثالثا: جانب التكاليف

حققت البنوك الخاصة هامش ربح أكثر من البنوك العمومية خلال الفترة **(2003-2008)**، وهذا ما يفسر بأنها تبدي كفاءة عالية في التحكم في التكاليف من البنوك العمومية، ويرجع ذلك إلى قلة فروع ووكالات هذه البنوك وبالتالي انخفاض تكاليفها، مقابل الانتشار الواسع لفروع ووكالات البنوك العمومية التي تعد تكلفة بالنسبة للبنك، غير أن سنتي **2009** و**2010** شهدت ارتفاع في هامش ربح البنوك العمومية مقارنة بالخاصة ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات البنوك الخاصة في ظل الأزمة المالية، أما القطاع

المصرفي بصفة عامة فقد شهد بعد سنة **2010** معدلات جد مرتفعة في هامش الربح، ويعود ذلك إلى الاصلاحات التي تبنتها هذه البنوك من خلال التنويع في خدماتها المقدمة لعملائها، من خلال التعامل أكثر بالمنتجات المصرفية الالكترونية، والتي تعتبر منتجات ذات قبول واسع من جهة وانخفاض تكاليفها من جهة أخرى.

بعد الدراسة التحليلية للبنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني، اتضح أن الفترة **(2003-2005)** تميزت بلاكفاءة البنوك الجزائرية في استغلال مواردها المتاحة لتمويل الاقتصاد، حيث أن انخفاض مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول في البنوك العمومية لهذه الفترة، يعكس محدودية الائتمان الممنوح من طرف هذه البنوك وكذا نوع هذا الائتمان، حيث فضلت البنوك العمومية منح القروض قصيرة الأجل على حساب القروض متوسطة وطويلة الأجل على الرغم من ارتفاع حجم الودائع لأجل، كذلك فإن قيام البنوك بتمويل قصير الأجل من خلال مصادر طويلة الأجل يعبر عن عدم كفاءة الإدارات العليا للبنوك في استغلال مواردها بما يحقق لها أعلى عائد بأقل تكلفة، هذا ما انعكس سلبا على هامش الربح لدى هذه البنوك الذي شهد معدلات متدنية خلال هذه الفترة، ما أثر على تدني مردودية أصولها وبالتالي تدني العائد على حقوق الملكية، ونظرا لاحتكار البنوك العمومية على أكثر من **90%** من النشاط البنكي في السوق الجزائري، فمحدودية كفاءة هذه البنوك خلال هذه الفترة انعكس على محدودية كفاءة النظام المصرفي ككل.

أما الفترة من **(2006-2010)** فقد شهدت نقلة نوعية في معدلات مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول في كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة على حد سواء، وذلك راجع إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح للاقتصاد، خاصة القروض متوسطة وطويلة الأجل التي عرفت ارتفاع كبير خلال هذه الفترة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حسن استغلال الرافعة المالية من قبل البنوك العمومية أدى إلى خفض الأعباء العامة خلال هذه الفترة، كل ذلك أثر بشكل إيجابي على ارتفاع هامش ربح هذه البنوك والذي أثر بدوره على تحسين مردودية الأصول ومردودية الأموال الخاصة للبنوك الجزائرية.

بالنسبة للفترة من **(2011-2016)**، فقد شهدت هامش ربح جد مرتفع للمنظومة المصرفية، وبالتالي سجلت معدلات المردودية تحسن مستمر خلال هذه الفترة، وذلك راجع إلى تدني مستوى التكاليف البنكية نظرا لاعتماد البنوك على رأس المال الخاص بدل الرافعة المالية، التي شهدت معدلات متدنية خلال هذه الفترة، هذا من جهة، كذلك فإن زيادة العمليات التمويلية للبنوك للنشاط الاقتصادي أثر بدوره على زيادة الناتج البنكي من جهة أخرى، غير أن سنوات **2013، 2014، 2015، 2016** سجلت قيم تمويلية ضخمة لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل فاقت حجم الودائع لأجل لهذه الفترة، وهذا يعبر عن حجم المخاطر المرتفعة الذي تحملته البنوك الجزائرية خلال هذه الفترة، ما يمكنه أن يمس باستقرار النظام المصرفي الجزائري ككل.

خـــلاصة

شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من التغيرات الجذرية على ضوء الاصلاحات التي تبنتها السلطات النقدية، من أجل النهوض بهذا القطاع لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة على مستوى الاقتصاد الجزائري خاصة بعد تبني منهج اقتصاد السوق، ونظرا للاحتياجات المالية الضخمة التي واجهها الاقتصاد الوطني لمواكبة هذا التحول، اتجهت جل الأنظار إلى النظام المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية للتمويل في ظل محدودية سوق رأس المال.

وبعد الدراسة التحليلية لهيكل القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية للفترة الممتـدة **(2003-2016)**، اتضحت نجاعة الاصلاحات المتخذة خلال هذه الفترة، حيث ارتفع حجم التمويل بـ **473.24%**، أي تضاعف ما يقارب **5** مرات طيلة هذه الفترة، كما ارتفعت القروض قصيرة الأجل بـ **147.45%**، والقروض المتوسطة وطويلة الأجل بـ **889.20%** خلال نفس الفترة، هذا ما يعكس منطق السياسات الحكومية المنتهجة في النهوض بالقطاعات الهيكلية ذات التمويل متوسط وطويل الأجل.

عكس جانب تدني مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول في البنوك الجزائرية للسنوات الأولى لا كفاءة البنوك في استغلال مواردها المتاحة، في المقابل وعلى ضوء التحسن في هذه المعدلات فقد دل ذلك على زيادة كفاءة الإطارات العليا للبنوك في حسن تسيير أموال البنك بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة وما يخدم مصالح البنك من جهة أخرى، كما بينت السنوات الأخيرة للدراسة المخاطر الكبيرة التي تحيط بالمنظومة المصرفية نظرا لضخها لمبالغ مالية ضخمة تفوق حجم الودائع المجمعة خاصة القروض طويلة الأجل، وهذا لا يعد مؤشر إيجابي بل يعبر عن لاكفاءة في توجيه الموارد المالية، لأن أي حالة سحب مفاجئ للأموال يمكن أن تدخل النظام المصرفي الجزائري في أزمة ثقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يستقي مفهوم الكفاءة المصرفية أهميته من المكانة التي يحتلها النظام المصرفي باعتباره ركيزة أساسية لتمويل التنمية الاقتصادية للدولة، مما دفع المختصين في هذا المجال إلى تطوير مؤشرات قياس كفاءة المنظومة المصرفية بما يتماشى مع طبيعة مدخلات ومخرجات النشاط البنكي، لتتنوع بين مؤشرات تحليلية تعتمد على النسب المالية من أهمها مؤشر العائد على حقوق الملكية وهامش الربح، ومؤشرات كمية تعتمد الطرق الاحصائية لتقدير دالة الكفاءة المصرفية.

وبالنظر إلى الوضعية المالية الحالية لبلادنا، والتي أثرت سلبا على التمويل العمومي للاقتصاد فقد استلزم الأمر البحث في كفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنتي **2003** و**2016**، وذلك في إطار تقييم قدرة الإصلاحات المتبعة على رفع كفاءة منظومتنا المصرفية وتفعيل دورها في تمويل الاقتصاد الوطني.

أولا: اختبار الفرضيات

انطلاقا من الاشكالية العامة للموضوع، وكمحاولة للإجابة عنها، تم صياغة فرضيتين على ضوء تقسيمات البحث إلى فصلين نظري وتطبيقي، والذي تم من خلالهما اختبار الفرضيات، حيث:

– تم تأكيد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها بأن عملية قياس كفاءة المؤسسات المصرفية أكثر تعقيدا من عملية قياس كفاءة المؤسسات الاقتصادية الأخرى، حيث أن مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فكلاهما يبحث عن كيفية تخصيص الموارد المتاحة لتعظيم الربح بأقل تكلفة ممكنة. غير أن تنوع الخدمات المصرفية وصعوبة تحديد مدخلات ومخرجات النشاط البنكي مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، أدى ذلك إلى تعقيد عملية قياس كفاءة المؤسسات المصرفية، ما دعى إلى وجود عدة مقاربات لخلق حلول لكل ما يمكن اعتباره مدخلة وكل ما يمكن اعتباره مخرجة بالنسبة للبنك، من أجل تبسيط عميلة قياس الكفاءة المصرفية؛

– تم نفي الفرضية الثانية والتي تشير إلى عدم إمكانية الاصلاحات المنتهجة من قبل السلطات النقدية من رفع كفاءة النظام المصرفي الجزائري، وتفعيل دوره في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث أن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي كان لها أثر بالغ على رفع كفاءة المنظومة المصرفية، ونقلها من مجرد قناة عبور للأموال إلى وسيط مالي أساسي في الاقتصاد الجزائري، حيث شهد هيكل الودائع وهيكل القروض في البنوك الجزائرية تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، مما يعكس فعالية الاصلاحات في نشر الوعي الادخاري من جهة، وحث البنوك على استخدام مواردها المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى. وعليه فقد تمكنت الإصلاحات المتوالية للمنظومة المصرفية من رفع

كفاءة البنوك في استغلال مواردها المتاحة بما يحقق ربحية البنك، وموارد مالية لتمويل المشاريع الاستثمارية بالنسبة للاقتصاد.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد الدراسة النظرية لمفهوم الكفاءة المصرفية واسقاطها على المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال الدراسة التطبيقية، فقد خلص الباحث من خلالهما إلى جملة من النتائج نذكر منها:

– احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي سوءا تعلق الأمر بجمع الموارد المالية أو تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث اتضح من خلال الدراسة التحليلية لهيكل الودائع والقروض في البنوك الجزائرية محدودية دور البنوك الخاصة، سواء من خلال ضآلة حجم الودائع المجمعة أو من خلال عجزها عن تمويل الاستثمار، حيث اقتصرت معظم أصولها على منح قروض قصيرة الأجل الموجهة أساسا لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وبالتالي تبين ضعف البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني؛

– إن الزيادة الملحوظة في حجم وساطة البنوك الجزائرية، من خلال الارتفاع المستمر لحجم الودائع المجمعة وحجم القروض الممنوحة، تدل على فعالية الإصلاحات المتبعة في تفعيل دور البنوك كوسيط مالي أساسي في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال نشر الوعي المصرفي بين طبقات المجتمع هذا من جهة، وتشجيع المبادرات الشبابية في إنشاء مؤسسات خاصة من جهة أخرى؛

– وفقا لنتائج الدراسة للفترة **(2003-2008)**، تعد البنوك الخاصة أقل مخاطرة وأكثر ربحية وكفاءة في التحكم في تكاليفها من البنوك العمومية، نظرا لكبر حجم هذه الأخيرة مقارنة بالبنوك الخاصة، التي أدى انخفاض تكاليفها إلى زيادة ربحيتها، مما يثبت العلاقة العكسية بين حجم تكاليف البنك ومستوى كفاءته؛

– شهدت معدلات الربحية خلال الفترة **(2007-2009)** ارتفاع ملحوظ على الرغم من زيادة حجم المخاطرة، وهذا يدل على كفاءة المنظومة المصرفية في استغلال الرافعة المالية لزيادة أرباحها؛

– أثر التنظيم الجديد في مجال تدعيم رأس المال الأدنى للبنوك الذي أقرته السلطات النقدية سنة **2009** على زيادة مردودية المنظومة المصرفية، حيث شهدت معدلات الربحية الثلاثة تحسنا ملحوظا، يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض التكاليف الناجمة عن استغلال الرافعة المالية التي شهدت مستويات متدنية خلال هذه الفترة.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته لموضوع كفاءة النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد الوطني، وجب عليه تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– منح استقلالية تامة للبنك المركزي من أجل القدرة على تسيير السياسة النقدية بأكثر كفاءة وفعالية، وعدم السماح للخزينة العمومية التدخل في المهام الرئيسية للبنك المركزي؛

– تخفيف حدة احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، من خلال خوصصة بعض البنوك، وكذا دمجها للاستفادة من وفورات الحجم عن طريق زيادة الانتاج بخفض التكاليف وبالتالي زيادة كفاءتها؛

– تبني سياسات ادخارية من شأنها تحويل الودائع تحت الطلب إلى ودائع لأجل، لقدرة هذه الأخير على المساهمة في زيادة التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني؛

– اتخاذ اجراءات أكثر صرامة من أجل متابعة القروض من حيث توجهها الفعلي والقدرة على استردادها، للحد من ظاهرة تعثر القروض وكذا عدم فعاليتها في التنمية الاقتصادية؛

– فتح المجال أكثر أمام انشاء بنوك خاصة، من أجل زيادة المنافسة التي تسمح بخلق منتجات مالية جديدة، من شأنها توفير موارد مالية أكبر بالنسبة للبنوك، وبالتالي زيادة قدرته على منح الائتمان؛

– انشاء بنوك إسلامية تتعامل بالأسس الشرعية، التي من شأنها أن تؤدي إلى نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع الجزائري باعتباره مجتمع إسلامي؛

– الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التكوين والتدريب للرفع من كفاءة موظفي البنك وتحسين مهاراتهم، التي تؤثر بشكل مباشر على مردودية البنك.

رابعا: آفاق الدراسة

على الرغم من محاولة تقييم كفاءة شاملة للمنظومة المصرفية الجزائرية من خلال شموله لمختلف البنوك والمؤسسات المالية النشطة على مستوى السوق المصرفي الجزائري، إلا أنه يبقى هناك جوانب يصعب التطرق إليها نظرا لضيق الوقت من جهة، وشساعة الموضع من جهة أخرى، لهذا تطرح آفاق أخرى للدراسة تتمثل فيما يلي:

– القيام بدراسة قياسية لكفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية، من خلال استخدام الأساليب الكمية، وبيان مدى امكانية هذه الأساليب إعطاء صورة أكثر وضوح عن الكفاءة من النسب المالية؛

– دراسة الأنواع الأخرى للكفاءة المصرفية، على غرار كفاءة الحجم وكفاءة النطاق، وبيان مدى قدرة البنوك الجزائرية تخفيض تكاليفها عن طريق زيادة انتاجيتها؛

– اللجوء إلى دراسة مقارنة بين كفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية وكفاءة الأنظمة المصرفية للدول التي يتشابه اقتصادها مع الاقتصاد الجزائري، وذلك للوقوف على نقاط قوة أو ضعف المنظومة المصرفية في استغلال مواردها لتحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف؛

– إن دراسة كفاءة البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني لا يكفي للحكم على مدى مساهمة القروض الممنوحة في التنمية الاقتصادية، وبالتالي يرجوا الباحث من الدراسات اللاحقة التركيز على توجهات هذه القروض، وبيان أثرها على تمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمـــة المراجع

أولا: باللغة العربية

I- الكتب

1- أسامة عبد الخالق، الأنصاري. **إدارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية** (مصر: كلية التجارة، **1994**).

2- أنمار أمين، الربرواري. عربية، عبد الرحمن داؤد. **الرياضيات والبرمجة الخطية وتطبيقاتها الإدارية والاقتصادية** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط **1**، **2011**).

3- أيمن، بن عبد الرحمن. **تطور النظام المصرفي الجزائري** (الجزائر: دار بلقيس للنشر، دون ذكر سنة النشر).

4- تايه، النعيمي وآخرون. **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، (الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، **2008**).

5- توفيق جميل، أحمد. **أساسيات الإدارة المالية** (لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة النشر).

6- حمزة محمود ، الزبيدي. **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط **2**، **2011**).

7- رندة، عمران مسطفى الأسطل. **بحوث العمليات والأساليب الكمية في صنع القرارات الإدارية** (جامعة فلسطين: كلية إدارة المال والأعمال، ط**6**، **2016**).

8- الشنطي، أيمن. شقر، عامر. **الإدارة والتحليل المالي** (الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون، ط**1**، **2005**).

9- شوقي، بورقبة. **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية –دراسة تطبيقية مقارنة–** (الأردن: دار النفائس للنشؤ والتوزيع، ط1، **2014**).

10- صادق، راشد الشمري. **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية** (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، **2009**).

11- الطاهر، لطرش. **تقنيات البنوك** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، **2005**).

12- عبد القادر محمود ، عبد القادر عطية. **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** (السعودية: الدار الجامعية، **2004**).

13- عبد الوهاب، الأمين. فريد، بشير. **الاقتصاد الجزئي** (البحرين: مركز المصرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية، دون ذكر سنة النشر).

14- علي، حنفي. **المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل الملي واقتصاديات الاستثمار والتمويل** (دون ذكر بلد النشر: دار الكتاب الحديث، **2008**).

15- فهمي، مصطفى الشيخ. **التحليل المالي** (فلسطين: ط1، **2008**).
16- محروس ، حسن. **إدارة المنشآت المالية، الجزء الأول، البنوك التجارية** (دون ذكر بلد النشر: الناشر كتب عربية، دون ذكر سنة النشر).
17- محمد منير ، شاكر وآخرون. **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** (الأردن: ط**3**، **2008**).
18- محمد منير، شاكر وآخرون. **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** (الأردن: دار وائل للنشر، ط**2**، **2005**).
19- محمود، حميدات. **مدخل للتحليل النقدي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، **2000**).
20- مفيد، عبد اللاوي. **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** (الجزائر: مطبعة مزوار، مارس **2007**).
21- ناصر، دادي عدون. **الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية–** (الجزائر: **2004**).
22- نور الدين بشير، تاوريت. **الفعالية التنظيمية بين النظرية والتطبيق** (الأردن: عالم الكتاب الحديث، **2009**).
23- هشام ، جبر. **إدارة المصارف** (مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، **2008**).

II- المذكرات

1- إبتسام، ساعد. **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير (جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: **2009**).
2- جازية، حسيني. **خوصصة البنوك في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: **2008**).
3- زينب، عمراوي. **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة الجزائر **3**، الجزائر: **2013**).
4- شريفة، جعدي. **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2012)**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر: **2014**).

5- شوقي، بورقبة. **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر: **2011**).

6- صفوان، العيد. **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة قسنطينة، الجزائر: **2011**).

7- عبد القادر ، قادة. **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: **2009**).

8- عبد الكريم ، منصوري. **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجيستر، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: **2010**).

9- نهاد، ناهض فؤاد الهبيل. **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA – دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين-**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة (الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين: **2013**).

10- نوال، جموعي. **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة الجزائر، الجزائر: **2005**).

III- المجلات

1- أحلام، بوعبدلي. أحمد، عثمان. "قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات **DEA** –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر **AGB** للفترة **2010-2015**–"، **مجلة رؤى اقتصادية** (العدد **11**، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، الجزائر: ديسمبر **2016**).

2- حدة، الرايس. فاطمة الزهراء ، نوي. "قياس الكفاءة المصرفي باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية **(2004-2008)**"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** (العدد **26**، كانون الثاني **2012**).

3- حنان، العمراوي. "الكفاءة الاقتصادية كأساس لتطوير المنتجات المالية الاسلامية"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، (العدد **06**، جامعة أم البواقي، الجزائر: ديسمبر **2016**).

4- سليمان، ناصر. آدم، حديدي. "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية، أي دور لبنك الجزائر؟"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** (عدد **2**، جوان **2015**).

5-صالح، السعيد. "الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانات المتاحة للمؤسسة الانتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** (العدد **12**، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر: **2012**).

6-الطيب، بولحية. عمر، بوجمعة. "تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة **(2009-2013)**"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد **14**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: السداسي الأول **2016**).

7-عبد المليك ، مزهودي. "الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)"، **مجلة العلوم الانسانية** (العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: **2001**).

8-علي، بن ساحة. "قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرر المالي، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** (العدد **18**، الجزائر: **2013**).

9-فتيحة، ملياني. "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، **مجلة الاقتصاد الجديد** (المجلد **1**، العدد **14**، **2016**).

10-كمال، عايشي. "أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية"، **مجلة العلوم الإنسانية** (العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: نوفمبر **2006**).

11- محمد الجموعي ، قريشي. "تقيم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة **(1994-2000)**"، **مجلة الباحث** (عدد **3**، الجزء الأول، **2004**).

12- محمد الجموعي ، قريشي. فريد، بن ختو. "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA"، **مجلة الباحث** (العدد **12**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر: **2013**).

13-معراج، هواري. فيصل، شياد. "قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية في الجزائر"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** (العدد **12**، غرداية، الجزائر: **2011**).

IV- المقالات

1- بلعزو، بن علي. عاشور، كتوش. **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة مقدمة بأعمال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات (المعهد الوطني للتجارة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر: ديسمبر **2004**).

2- صالح، خالص. **تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي**، مداخلة مقدمة بأعمال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات– (المعهد الوطني للتجارة، جامعة حسيبة بن بوعلين الشلف، الجزائر: ديسمبر **2004**).

3- صالح، مفتاح. **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**، مداخلة مقدمة بأعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر: **8-9** مارس **2005**).

4- عبد الكريم، منصوري. رزين، عكاشة. **قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد للمعايير (التحليل التطويقي للبيانات DEA)**، مداخلة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية - دراسة نظرية وتطبيقية– (تلمسان، الجزائر: **8-9** ديسمبر **2010**).

V- القوانين والأوامر

1- القانون رقم **62-144** المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في **13** ديسمبر **1962** المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

2- الأمر رقم **03- 11** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية **2003/08/26**.

3- الأمر رقم **10-04** المعدل والمتمم للأمر **03-11** المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية **2010/08/26**.

VI- التقارير

1- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2003**.

2- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2004**.

3- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2005**.

4- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2006**.

5- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2007**.

6- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2008**.

7- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2009**.

8- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2010**.

9- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2011**.

10- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة **2012**.

11- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي **2013**.

12- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي **2014**.

13- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي **2015**.

14- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي **2016**.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I -Les Livres

1- Jean, Tabak. **Gestion De Projet Vers Les Méthodes Agiles** (France: édition : Federal Reserve Bank Of St-Louis).

II - Théses et Mémoires

1- Yassine, Benzai. **Mesure De L'efficience Des Banques Commerciales Algériennes Par Les Méthodes Paramétriques Et Non Paramétriques**, Thèse Pour L'obtention Du Grade De Docteur En Science Economiques, Faculté Des Sciences Economiques De Gestion et Sciences Commerciales (Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, Algerie : 2016).

2- Faiza, Henniche. **Le Management Dans Les Banques Publiques Algériennes**, Mémoire De Magister En Sciences Commerciales, Option Management Des Entreprises, Sciences De Gestion et Sciences Commerciales (Université D'Oran ES-Senia, Algerie : 2007).

3- Ana Maria, Ichun. **Assessing Cost Efficency and Economies Of Scale In The European Banking System**, a Bayesian Stochastic Frontier Approach, Doctorate Of Philosophy (Louisian a State Universiti, USA : December 2012).

4- Ammar Barham, Jreisat. **Efficiency And Productivity Growth Of The Banking Sector In Jordan**, Athesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, School Of Economics And Finance (University Of Western Sydney, Australia : August 2011).

III – Revues et Journaux

1- Evren, Ayranci. "The Efficiency of The Private Commercial Banking Sector In Turkey : A Menagerial Approach ", **Journal Of International Business And Cultural Studies** (Istambul Aydin University).

2- Charlemagne**,** Babatoundé. "Efficacité et Progrés Tecgnologique Dans La Productivité Des Banques De L'UEMOA", **Revue D'économie Théorique et Appliquée** (Volum1, Numéro 1-Juin 2011).

3- David, C.Wheelock. Paul, W.Wilson. "Evaluating The Efficiency Of Commercial Banks", **Federal Reserve Bank Of St-Louis** (USA : Vol77, July/August 1995).

4- K.Remouche, "La Réforme Bancaire, L'Arlésienne qu'on Ne Voit Jamais", **Liberté Supplément Economie** (Dimanche 23 Octobre 2016).

5- Salima, Rekiba. " Le Système Bancaire Algérien", **Communication Science & Technology (** vol 16, January 2016).

IV - Papiers de Travaille

1- Mohammad Hani, Akhtar. **X-Efficiency Analysis Of Commercial Banks In Pakistan : Apreliminary Investigation**, Working Paper (University Multan, Pakistan : Wednesday 30 October 2002).

2- Estelle, Brack. Ramona, Jimborean. **The Cost- Efficiency Of French Banks**, Working Paper On The Efficiency Of French Banks (April 2009).

3- Catherine, Brodeur. Martine, Martine Lobonté. **Economies D'échelle et économies De Taille Agriculture : Explication Des Concepts et Revue De La littérature**, Rapport Final (Group Agéco La Coop Fédérée, Québec : Mars 2013).

4- Steven, Fries. Anita, Taci. **Cost Efficiency Of Banks In Transition : Evidence From 289 Banks In 15 Post-Communist Countries**, Working Paper No : 86 (European bank, London : April 2004).

5- Kimi, Harada. **Measuring The Efficiency Of Banks : Successful Mergers In The Korean Banking Sector,** CNAEC Research Series 05-03 (Korea Institute For International Economic Policy, Korea : 10 Juin 2005).

6- David, Hauner. Shanaka, J.Peiris. **Bank Efficiency And Competition In Low-Income Countries : The Case Of Uganda**, IMF Working Paper (African Department, International Monetary Fund, WP/05/240, Décembre 2005).

7- Mthuli, Ncube. **Efficiency Of The Banking Sector In South Africa**, Working Paper (University Of The Wit Watersrand, Johannesburg, South Africa : Septembre 2009).

8- Mihai, Nitol. **Efficiency In The Romanian Banking System : An Application Of Data Envelopment Analysis**, Paper Work, Increase The Attractiveness, Quality And Efficiency Of University Doctoral Studies By Doctoral Scholarship (Universiti Of Craiora : 5/9/2014) .

9- Hien, Thu Phan. And others, **Cost Efficiency Of The Hong Kong Banking Sector : Atwo-Stage DEA Wimdow Analysis**, Working Paper (Universiti Of The Sunshine Coast, Queensland, Australia : 2016).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1-ليلى إسمهان، بقبق. **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**، على الموقع: http://manifest-univ-ouargla.dz، أطلع عليه بتاريخ: 23/01/2018، على الساعة: 20:06.

2-الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري، www.bna.dz، أطلع عليه بتاريخ: 2018/01/25 ، على الساعة: 18:43.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى قدرة الاصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية في رفع وزيادة كفاءة النظام المصرفي وتفعيل دوره في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة من **2003** إلى **2016**، وذلك من خلال تقييم كفاءة المنظومة المصرفية في القدرة على التحكم في تكاليفها لزيادة أرباحها، مما يسمح لها تمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة من البنوك كبيرة الحجم، نظرا لوجود علاقة عكسية بين تكاليف البنك ومستوى كفاءته، كما توصلت إلى فعالية الاصلاحات في تفعيل دور وساطة البنوك الجزائرية من خلال ارتفاع حجم الموارد المالية المجمعة، وحجم الائتمان الممنوح طيلة فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة المصرفية، النظام المصرفي، التمويل الاقتصادي.

Abstract

This study aims to highlight the extent of reforms adopted by the algerian authoritied in the lift and increase the efficiency of the banking system and activate its role in financing the national economy from the period between **2003** and **2016**, through assessing the efficiency of the banking system ability to control their expenses to increase profits, which allowed financing of investment projects for economic development.

This study concluded that small banks are more efficient than big banks, because there is an inverse relationship between the Bank expenses and the level of efficiency, it reached effective reforms in Algerian banks mediating role activation through high volume of financial resources, and the size of the credit Throughout the study period.

Key words: Bank efficiency, banking system, economic funding.